مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية
Future of Social Sciences Journal
FSSJ

# فعالية برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

# The effectiveness of Ngos programs in achieving economic empowerment for women breadwinners in light of Egypt's Vision 2030

**د/ صارفيناز محمد جمال الدين عبد المنصف سيد**.

مدرس بقسم تنظيم المجتمع

المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية

**DOI**: 10.21608/fjssj.2025.407917 **Url**: https://fjssj.journals.ekb.eg/article_407917.html
**تاريخ إستلام البحث:** ٢٠٢٤/١١/٢٠م **تاريخ القبول:** ٢٠٢٤/١٢/٢٨م **تاريخ النشر:** ٢٠٢٥/١/١٠م
**توثيق البحث**: سيد، صارفيناز محمد جمال الدين عبدالمنصف. (٢٠٢٥). فعالية برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية,ع. ٢٠،ج.(٣),ص-ص:٢٤٩-٣١٢.

٢٠٢٥م

**المجلد**: العشرون. **العدد**: الرابع. يناير ٢٠٢٥م.

مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية
Future of Social Sciences Journal
FSSJ

# فعالية برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

**المستخلص:**

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق هدف رئيسي وهو فعالية برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ وينبثق من الهدف العام مجموعة أهداف فرعية وهي تحديد مستوى الخدمات المعرفية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، تحديد مستوى الخدمات المهارية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، تحديد مدى قياس الجمعية لرضا المستفيدين من برامج الجمعية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وتحديد المعوقات التي تواجهها المرأة المعيلة في الحصول على خدمات الجمعية بالإضافة إلى التعرف على مقترحات تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة من خلال برامج الجمعية الأهلية وأخيرًا التوصل إلى تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج منها صحة الفرض الرئيس للدراسة الخاص بمستوى فعالية برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وجاءت متوسطة بنسبة ٦٧,٦% كما توصلت الدراسة إلى صحة الفروض الفرعية بالإضافة إلى نتائج دليل المقابلة للعاملين بالجمعية حيث تم الإشارة إلى أن أهم المعوقات التي تعوق الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة هو نقص التمويل المخصص للجمعية لإقامة المشروعات والبرامج لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة وتوصلت الدراسة إلى العديد من المقترحات منها توفير التمويل المخصص لجمعية لإقامة المشروعات وضرورة تعزيز التواصل بين الجمعية والمرأة المعيلة وتسهيل إجراءات الحصول على القروض لتحسين معيشة المرأة المعيلة.

**الكلمات المفتاحية:** الجمعيات الأهلية، التمكين الاقتصادي، المرأة المعيلة.

# The effectiveness of Ngos programs in achieving economic empowerment for women breadwinners in light of Egypt's Vision 2030

**Abstract:**

The current study seeks to achieve a main goal, which is the effectiveness of the programs of ngos in achieving the economic empowerment of poor women in the light of Egypt 2030. The general objective emanates from a sub-set of objectives, which is to determine

the level of knowledge services provided by the ngos to achieve the economic empowerment of women breadwinners, the level of the skill services provided by the ngos to achieve economic empowerment of women breadwinners, determine the extent to which the ngos measures the satisfaction of the beneficiaries of the ngos programs in achieving the economic empowerment of female breadwinners and identifying the obstacles faced by women in obtaining the ngos services, in addition to identifying the proposals for achieving economic empowerment of women breadwinners through the programs of the ngos and finally reaching a proposed vision From the perspective of the method of organizing society to increase the effectiveness of the programs of ngos in empowering women economical breadwiners. The study reached a set of results, including the validity of the main imposition of the study on the level of effectiveness of the programs of ngos in achieving the economic empowerment of women of the breadwinners. The study also reached the validity of the sub-asuppositions in addition to the results of the corresponding guide of the ngos employees, as it was pointed out that the most important obstacles that hinder ngos in achieving women's economic empowerment is the lack of funding allocated to the ngos to establish projects and programs to achieve women's economic empowerment. The study reached many proposals, including providing funding allocated to Friday to establish projects and the need to enhance communication between the ngos and women breadwinners and facilitate procedures for obtaining loans for women breadwinners.

**Keywords:** NGOs, Economic Empowerment, Poor Women.

**أولاً- مشكلة الدراسة:**

الإنسان هو العنصر البشري الأساسي في التنمية وهدفها الرئيسي، فنجاح برامج التنمية واستدامتها مرتبط بتمكين الإنسان وتأهيله، ومواكبته للتغيرات التي تسهم في نجاح التنمية التي تسعى أغلب الدول لتحقيقها، وانطلاقًا من اعتبار أن المرأة شريكًا فاعلاً في تحقيق التنمية وتطوير المجتمع لابد من الاعتراف بدورها الإيجابي لمشاركتها في برامج التنمية بالمجتمع (عمر، ٢٠٢٠، ص ٥).

ولقد شهدت قضايا المرأة اهتمامًا كبيرًا وتصاعدًا ملحوظًا منذ النصف الثاني من القرن العشرين، الأمر الذي عبر عنه بتخصيص عقد للمرأة وانعقاد العديد من المؤتمرات الدولية التي وضعت قضايا المرأة باعتبارها واحدة من الأولويات التي ينبغي على المجتمع

الدولي التصدي لها من خلال إدماجها في برامج عمل تهدف تطوير أوضاعها، ومن هنا أصبحت قضايا المرأة مدخلاً مهمًا إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها مكونًا أساسيًا وشرطًا حتميًا لتحقيقها إلى جانب هذا جاءت قضية تحقيق المساواة بين الرجل والنساء على أولويات أجندة المجتمع الدولي. وبناء على ذلك تم عقد العديد من الاتفاقيات التي تصيغ مبادئ النهوض بالمرأة في كافة المجالات من خلال خطة عمل تشارك في تنفيذها كافة الدول والمؤسسات الدولية (الغنام، ٢٠٢٠، ص ٣١٦).

وتعتبر المرأة المعيلة عنصراً مهماً فعالاً في المجتمع، وإن ازدواجية المرأة بين كونها كيانًا اجتماعيًا وذات مستقلة أسوة بالرجل من جهة، وممارستها لدور الأم والزوجة ومعيلة العائلة من جهة أخرى، تجعل لديها عبء مضاعف إضافة إلى دورها في توفير الدخل الأسري وزيادته في أحيان كثيرة لرفع المستوى المعيشي لأسرتها، كما أنها في ظل هذه الظروف تواجه بعض التحديات منها العادات والتقاليد والموروثات الثقافية والقوانين والسياسات العامة وتحديات أخرى اجتماعية واقتصادية، كل هذه التحديات فرضت حتمية تمكين المرأة ودعم مشاركتها الاقتصادية ودعم مساواتها لنيل كافة مقوماتها المالية والاقتصادية (أحمد، ٢٠٢٤، ص ٣٥١).

وإن اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية، منها الحصول على فرص التوظيف التي تؤمن لها مصدرًا دائمًا للدخل، كذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي، مما يؤدي للوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة، ورفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل في ظل اقتصاديات السوق والخصخصة والعولمة وتخفيض معدلات البطالة، كما تعتبر مشاركة المرأة في النمو الاقتصادي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة (مسعد، ٢٠١٠، ص ١٩٥٠).

ولذلك زاد الاهتمام العالمي بالمرأة المعيلة خلال العقدين الأخيرين بسبب تغير مفاهيم التنمية، والانتباه إلى ضرورة التأكيد المستمر على البعد الاجتماعي في عمليات التنمية، وأصبح هناك تركيز على تمكين المرأة من خلال مناهج مخططة ومنظمة، ومع زيادة الاهتمام بالمرأة كشريك أساسي في التنمية أصبح وضع المرأة المعيلة في أي مجتمع مقياساً لمدى تطور هذا المجتمع ونموه، وصار تقدم المجتمع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقدم المرأة، وقدرتها على المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فالاستثمار في تنمية قدرات المرأة يعد ضمن سبل التنمية الاقتصادية، وللوصول إلى التنمية البشرية المستدامة لابد من مشاركة كافة

قطاعات المجتمع في عملية التنمية وهذا لا يتحقق إلا بزيادة تمكين المرأة اقتصاديًا (شملاوي، والحيط، ٢٠١٨، ص٢١٠٤).

ويعد التمكين الاقتصادي مفهومًا رئيسيًا ترتكز عليه مؤسسات الدولة الاقتصادية، حيث تطورت النظرة إليه من معناه التقليدي الذي يهدف إلى فعل الخير والإحسان إلى أن أصبح مفهومًا استثماريًا يرفض تهميش الإنسان ويسعى إلى خلق فرص عمل جديدة له (نبيل، ٢٠١٨، ص٢٦٩).

ولذلك فإن التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وضمان حقوقها وزيادة مشاركتها المجتمعية واحد من أهم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليسير المجتمع نحو تقدم متوازن يؤدي إلى الاستمرار في دفع عجلة التنمية وتوفير حياة كريمة للمرأة، حيث يأتي تمكين المرأة من خلال تعزيز دورها الاقتصادي وتمكينها من دخول سوق العمل وإيجاد الإطار التشريعي والاقتصادي لعملها، وبالتالي المساواة في فرص العمل والأجور والتدريب ويعد التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة هو وسيلة فعالة للنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة والمجتمع، وتعمل الدولة جاهدة من أجل الحد من ظاهرة تأنيث الفقر، ورفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل ومساندة المرأة المعيلة على الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لها ولأسرتها (الغنام، ٢٠٢٠، ص٣١٧).

وتتحقق قوة المرأة المعيلة بتمكينها من ظروفها وإتاحة الفرصة لها في ممارسة حقها في الاختيار وبمدى توافر فرص اعتمادها على نفسها، والإسهام في رفع مستوى وعيها، ويستلزم ذلك من المرأة تطوير قدراتها وإمكانياتها بامتلاك عناصر القوة التي تمكنها من اعتمادها على ذاتها في تحسين وضعها ومشاركتها الفعالة في دوائر صنع القرار، فالتمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة هو زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة لها بما يقود المرأة إلى تمكينها في مجالات أخرى عديدة باعتبار أن التمكين الاقتصادي للمرأة يعد مجالاً لا يمكن تجاهله في التنمية (عمر، ٢٠٢٠، ص٦).

وانطلاقًا من ذلك يعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة إحدى أهم مداخل معالجة الإشكاليات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى، وإذا كان التمكين يجد أساسه ضمن مقتضيات الدساتير المحلية والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تقوم على مبدأ المساواة بين المواطنين، فإن واقع الممارسة يبرز أن حصول المرأة على حقوقها يظل محدودًا أو لا يعكس كفاءتها وإمكاناتها، فهي تعتبر طرفًا رئيسيًا فاعلاً في التنمية وهو ما سيسمح بتجاوز الإقصاء

والتمييز، فالديمقراطية تفترض المقاربة التشاركية والانفتاح وعدم الإقصاء واحترام حقوق الإنسان في شمولها (لمحرحر، ٢٠١٨، ص ١٤٦).

فالحديث عن دور المرأة في المجتمع يتجاوز مرحلة الجدل وأصبح ضرورة حياة وفريضة تنمية وإحياء لتاريخ كانت للمرأة فيه أدوار متعددة، فالعالم اليوم يعترف بدور المرأة ومسئولياتها وضرورة النهوض بأوضاعها وتفعيل دورها في تنمية المجتمع (سفينة، ٢٠٢٣، ص ١٤٦).

ولذلك أعدت الدولة المصرية الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية رؤية مصر ٢٠٣٠ على أنه بحلول عام ٢٠٣٠ تصبح المرأة فاعلة رئيسة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مجتمع يضمن لها كافة حقوقها الدستورية، ويحقق لها حماية كاملة دون أي تمييز ويعمل على زيادة الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي تمكنها من الارتقاء بقدراتها وتحقيق ذاتها، ويتطلب تحقيق رؤية وأهداف استراتيجية محور التمكين الاقتصادي معالجة العوامل المؤثرة على التمكين الاقتصادي بشكل جذري وتنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وحماية حقوق المرأة المعيلة وتقديم الخدمات المساندة لها (ممدوح، ٢٠١٩، ص ١٤١).

وبالرغم من الاهتمام الحكومي وإصدار المبادرات والاتفاقيات والاستراتيجيات الوطنية لرعاية المرأة بصفة عامة والمرأة المعيلة بصفة خاصة من خلال أجهزتها المعنية إلا أنها لا يمكنها بمفردها وبدون مشاركة جادة وتعاون هادف من المؤسسات الأهلية بأن تساهم في معالجة القضايا والإشكاليات التي تحول دون تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، ودفع هذه الفئة إلى ميدان التنمية بجوانبها المختلفة وذلك يتطلب جهود كثيرة من الجمعيات الأهلية جنبًا إلى جنب مع مؤسسات الدولة (سلمان، مرقص، ٢٠٠٢، ص ٧).

ولذلك انتشرت في الآونة الأخيرة الدعوة إلى تفعيل دور الجمعيات الأهلية كجزء من الاهتمام بنمو المجتمع المدني، وفي هذا الإطار أصبح العمل الأهلي حقلاً خصباً لأنشطة اجتماعية واقتصادية بالغة الأهمية وأصبحت الجمعيات الأهلية أحد وسائط تحسين الفجوة بين المجتمع والدولة من ناحية وبين الحياة العامة من ناحية مما يسهم إيجابيًا في تحقيق التنمية بالمجتمع (الباز، ١٩٩٧، ص٢٠٥).

ولقد اتجهت الجمعيات الأهلية حديثًا إلى تبني مفهوم تمكين المرأة المعيلة كإحدى الاستراتيجيات التي تركز على أدوار المرأة من خلال تنمية قدراتها ومهاراتها عن طريق برامج التعليم والتدريب والتأهيل وغيرها من برامج وأنشطة تقدم للمرأة في صورة خدمات ومساعدات

تستهدف تنمية المرأة وتمكنها حتى تصبح أكثر اعتمادًا على نفسها في مواجهة مشكلاتها (خلة، ٢٠٢٣، ص ٢٣٩).

وتعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية إحدى المهن المؤسسية التي تقوم بدور أساسي في مؤسسات المجتمع كافة والجمعيات الأهلية خاصة، فكان لها اهتمامًا واسعًا بالإنسان من أجل بناء قدراته على أداء وظائفه الاجتماعية في جميع المجالات وذلك باعتبار أن رفاهية الإنسان وإشباع احتياجاته من أولى أهدافها، فهي تتعامل مع قضايا المجتمع المختلفة وتقديم الخدمات والبرامج لمساعدة الفئات التي تحتاج إلى دعم لمواكبة الظروف المجتمعية المتغيرة (مصطفى، ٢٠٢٤، ص ٧٦).

وتسعى الخدمة الاجتماعية من أجل تمكين المرأة المعيلة لمقابلة احتياجاتها من خلال البرامج والمشروعات والخدمات حيث يتمثل الدور الرئيسي للمهنة في التأكيد من أن هذه البرامج تعبر عن الاحتياجات الفعلية للمرأة المعيلة (عبد اللطيف، ٢٠٠٠، ص ١٤٢).

ويعتبر التمكين أحد الموجهات المعاصرة لممارسة الخدمة الاجتماعية والذي يركز على أن قدرات المرأة المعيلة، وأدوارها الإيجابية ومواردها تساعد على مواجهة التحديات التي تعاني منها، ولا يتجاهل منظور التمكين وجود المشكلات الاجتماعية ولكنه يركز على تنمية قدرات المرأة المعيلة في مواجهة العديد من المشكلات، أي أنه يشير إلى أن قدرات المرأة المعيلة هي موارد ومصادر مهمة يمكن إذا وجهت بشكل سليم أن تساهم في تحقيق التغيرات الإيجابية لصالح المرأة المعيلة (عبد النبي، ٢٠١٤، ص ١٣١٢).

وتسهم طريقة تنظيم المجتمع في إحداث التغيير المطلوب في المعارف والاتجاهات لدفع فئات المجتمع نحو تحقيق التنمية المستدامة، كما أن طريقة تنظيم المجتمع تذخر بالعديد من النماذج العلمية والاستراتيجيات مثل استراتيجية التمكين التي تساعدها في تحقيق أهدافها حيث تسعى إلى تحسين أوضاع مستوى معيشة أفراد المجتمع ومنهم المرأة المعيلة (عبد العال، ٢٠١٥، ص ١٧٩).

وقد أشارت دراسة (سفينة، ٢٠٢٣) إلى تحديد الدور الفعلي للأخصائي الاجتماعي في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة بالمجتمع الصحراوي، وكذلك تحديد المعوقات التي تعرقل أداء الأخصائي الاجتماعي لتحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة بالمجتمع الصحراوي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى العديد من الأدوار ومن أهمها أن الأدوار المهنية للأخصائي الاجتماعي لتحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة بالمجتمعات الصحراوية كما يحددها الأخصائيين الاجتماعيين، تمثلت في أدوار الإحصائي الاجتماعي مع المجتمع مثل المشاركة في تنفيذ

حملات توعية بأهمية تعليم المرأة والمشاركة في حملات توعية بخطورة ختان الإناث، كما تمثلت في مساعدة المرأة في التعبير عن رأيها بحرية، بالإضافة إلى مساعدة المرأة في العمل على تحقيق أهدافها، وأدوار الأخصائي الاجتماعي مع مؤسسات المجتمع في التنسيق مع المؤسسات الأخرى لتوفير فرص عمل للمرأة لتحقيق التكامل في الخدمات المقدمة لتمكين للمرأة، وأشارت الدراسة إلى بعض المعوقات التي تحول دون قيام الأخصائي الاجتماعي بدورة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة بالمجتمعات الصحراوية ومنها عدم استفادة الاخصائي الاجتماعي من الدراسات والبحوث المتعلقة ببرامج التمكين الاجتماعي للمرأة، وقلة الموارد اللازمة لتنفيذ برامج التمكين الاجتماعي للمرأة.

كما استهدفت دراسة (كاظم، ٢٠١٦) الى تحديد أهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة العراقية من أجل خدمة وتنمية مجتمعها. ومعرفة مدى اختلاف هذه المعوقات التي تعيق تمكين المرأة من أجل خدمة وتنمية مجتمعها، باختلاف النوع ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وتوصلت نتائج الدراسة الى أكثر العوامل إعاقة لتمكين المرأة هي العوامل الاجتماعية تلاها العوامل الاقتصادية والسياسية ثم أخيرًا العوامل الشخصية. وأوصى الباحث على تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق تقديم المناهج الدراسية والبرامج التلفزيونية وجميع وسائل الإعلام التي ترفع من قيمة المرأة ودورها والعمل على تدعيم المرأة وتصميم البرامج التدريبية لزيادة قدراتها لكي تتمكن من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة.

كما هدفت دراسة (شملاوى، والحيط، ٢٠١٨) إلى دراسة التمكين الاقتصادي للمرأة العربية، وذلك باستخدام البيانات الخاصة بالدول العربية، والتي تضمنتها تقارير الفجوة الجندرية العالمية وهدفت إلى تطوير نموذج لتقدير التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية ومدى اختلافه حسب مجموعات الدخل للدول وتبين أنه على مستوى جميع الدول هناك علاقة طردية. بين كل من الدخل المقدر، والمساواة في الدخل بين الرجل والمرأة، ومشاركة المرأة في القوى العاملة، وبين التمكين الاقتصادي، وأن متغير نسبة البطالة بين النساء، يؤثر على التمكين الاقتصادي للمرأة بشكل عكسي.

اهتمت دراسة (سقراط، ٢٠١٩) برصد الواقع الفعلي والتعرف على مدى فاعلية السياسات وقدرتها على دعم المرأة وتمكينها اقتصادياً. حيث تكمن أهمية الدراسة في رصد وتحليل الواقع الفعلي لسياسات الدولة والتحقق من مدى فاعلية تلك السياسات التي تم تشريعها في السنوات القليلة الماضية، حيث سنت الدولة مجموعة من القوانين والتشريعات التي من شانها دعم المرأة واعتبرت تمكين المرأة اقتصاديا قضية محورية تمكن الدولة من تحقيق التنمية

الاقتصادية الشاملة، وحاولت الدراسة التنبؤ بالوضع المستقبلي في ظل هذه السياسات كما توصلت الدراسة إلى دعم الدولة المصرية للمرأة من خلال السياسات التي تم سنها وتفعيلها وذلك لدعم المرأة اقتصادياً، وأظهرت الدراسة وجود علاقة قوية بين السياسات وتمكين المرأة اقتصادياً، وتنبأ الدراسة بارتفاع اعداد المستفيدات بما يؤكد فاعلية السياسات والتشريعات التي تم تشريعها.

كما استهدفت دراسة (حربي، عبد الحليم، ٢٠١٧) التعرف على فاعلية برنامج تدريبي لتأهيل المرأة المعيلة للعمل في مجال المصنوعات الجلدية اليدوية، حيث أوضحت نتائج الدراسة مدى فاعلية البرنامج التدريبي في تحقيق الهدف، وأشارت الدراسة إلى أن البرامج التدريبية من أهم وسائل التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، حيث إنها تقوم بإكسابها المعلومات والمعارف الصحيحة في مجال المشروعات الصغيرة المختلفة، وبالتالي إكسابها المهارات المناسبة التي تساعد في تميزها ونجاحها في إقامة مشروع صغير.

كما استهدفت دراسة (إسماعيل، ٢٠٢٠) الي تحديد مستوى قدرات الفقراء، وتحديد مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة، وتحديد آليات تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة، وتحديد الصعوبات التي تواجه تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة، وصولاً إلى تصور تخطيطي مقترح لزيادة تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى: إثبات صحة الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه من المتوقع أن يكون مستوى قدرات المرأة مرتفعاً، وأيضًا أثبتت الدراسة صحة الفرض الثاني والذي مؤداه "من المتوقع أن يكون مستوى مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة مرتفعاً"، وأثبتت الدراسة صحة الفرض الثالث والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى آليات تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة مرتفعا "، وأيضًا أثبتت الدراسة صحة الفرض الرابع والذي مؤداه توجد علاقة طردية دالة إحصائيا بين قدرات الفقراء وتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة.

كما أشارت دراسة (حمو، وبوهلة،٢٠٢٠) إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من بين الأهداف التي ركزت عليها هيئة الأمم المتحدة ضمن الخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وذلك حتى تساهم في التنمية المستدامة، ومن بين من ساهم في تسريع وتيرة تمكين المرأة الاقتصاد التضامني الذي يركز على العمل والتعاون المشترك بين الأفراد وخاصة المرأة. فعند تحقيق مطلب التمكين الاقتصادي للمرأة ومساندتها على البروز في مجتمع الأعمال كرائدة أعمال ناجحة، نجد أنه في حد ذاته يجسد الاقتصاد البنفسجي الذي في مضمونه يركز على ثقافة الفرد وانعكاسها على العمل المنتج الذي يحقق التنمية المستدامة.

كما هدفت دراسة (عمر،٢٠٢٠) إلى التعرف على أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة والمعوقات التي تواجهه، وتمثلت الأبعاد في (المبادئ، الآليات، المستويات، والمؤشرات)، وتوصلت الدراسة نتائج الى أن تمكين المرأة السعودية اقتصادياً يرتكز على مبدأ تنمية قدراتها الشخصية، تحقيق العدالة والمساواة القانونية، ومساعدتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة، ومن مستويات تمكين المرأة اقتصادية: حصولها على الموارد والتمويل والخدمات، مشاركتها بصورة متساوية مع الرجل في كافة المشاريع التنموية ومن المؤشرات التي تقيس تمكين المرأة اقتصاديا: زيادة الأنشطة والمشروعات التي تزيد من دخلها، المساواة النوعية في الأجور والرواتب، وزيادة فرصها في الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية، ومن المعوقات التي تواجه تمكين المرأة اقتصادياً: وجود بعض الموروثات المجتمعية التي تقلص من مشاركتها في التنمية، قلة الدورات التدريبية المقدمة للمرأة العاملة لرفع كفاءتها، وضعف الوعي الاقتصادي للمرأة.

كما سعت دراسة (إبراهيم، ٢٠٢١) إلى التعريف علي مفهوم التمكين بشكل عام وتمكين المرأة السياسي والاقتصادي بشكل خاص وذلك من خلال الوقوف على بداية ظهور المفهوم وذلك عبر استعراض مراحل تطور مفاهيم واتجاهات التنمية وتحسين وضع المرأة داخل المجتمعات المختلفة، مرورا بالمؤسسات الدولية وما تم إصداره من اتفاقيات وعهود ومؤتمرات كأليات دولية معنية بمفهوم تمكين المرأة سواء سياسيا أو في عدة مجالات ووصولا إلى دور الحكومات الوطنية التي التزمت بتطبيق تمكين المرأة على مستوى الهياكل والمؤسسات الوطنية بالجانبين التنفيذي والتشريعي للعمل على إزالة معوقات تمكين المرأة وتطويع ما تم الالتزام به والتصديق على ما طرحته الجماعة الدولية من اتفاقيات وعهود لتمكين المرأة وذلك من خلال إنشاء هياكل وطنية كالوزارات والمجالس المعنية بتمكين المرأة في الجانب التنفيذي وتفعيل التشريعات المستجيبة للنوع الاجتماعي كأداة برلمانية لتمكين المرأة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني.

كما أوضحت دراسة (عبدالله، ٢٠٢١) ان قضية تمكين المرأة العاملة من الحصول على حقوقها بالرغم من الجهود المبذولة والانجازات التي تحققت للمرأة المصرية في عدة مجالات اقتصادية واجتماعية، وهي الجهود التي تسعى لتمكين المرأة من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون وصول المرأة المصرية إلى درجات عالية من التمكين، كما هدفت الدراسة الراهنة إلى تحديد العلاقة بين التخطيط لتمكين المرأة العاملة والحصول على حقوقها الاجتماعية

والاقتصادية، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن تمكين المرأة من الحصول على حقوقها والاجتماعية جاءت بدرجة متوسطة، أما التمكين للحصول على حقوقها الاقتصادية جاءت بدرجة ضعيفة.

كما استهدفت دراسة (نصر، ٢٠٢٢) الي تحقيق عدة أهداف من بينها تحديد واقع دعم مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر للمرأة الريفية في مجال ريادة الأعمال وتحديد واقع نوعية حياة رائدات الأعمال الريفيات، ووصف العلاقة بين دعم المرأة الريفية في مجال ريادة الأعمال وتحسين نوعية حياتها، وتوصلت نتائج الدراسة الى أن مستوى دعم مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر للمرأة الريفية في مجال ريادة الأعمال متوسط، كما أن مستوى نوعية حياة رائدات الأعمال الريفيات متوسط وهناك علاقة إيجابية ضعيفة بين دعم المرأة الريفية في مجال ريادة الأعمال وتحسين نوعية حياتها.

تهدف دراسة (محمد، ٢٠١١) إلى التعرف على دور الجمعيات الأهلية في التمكين الاقتصادي للشباب، وتوصلت الدراسة إلى أن الجمعيات الأهلية ساهمت في تحقيق التمكين الاقتصادي للشباب حيث ساهمت الجمعيات في تنمية مهارات الشباب في القدرة على الإنجاز وممارسة الحرف وفي الاستخدام الأمثل للموارد والخامات كما أقامت الجمعيات العديد من الدورات التدريبية للتدريب على تسويق المنتجات، كما قدمت الجمعيات المعلومات والمعارف عن كيفية اختيار المشروع الملائم للبيئة المحلية وللظروف المالية المتاحة، وتوصلت الدراسة إلى أن توفير العامل المادي يساعد في تنمية قدرة الجمعيات الأهلية في تمكين الشباب من إقامة المشروعات الصغيرة.

وتوصلت دراسة (عبد السميع، ٢٠٢٠) إلى أن هناك العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية، وأكدت الدراسة على أهمية التنسيق بين المؤسسات لمواجهة العقبات التي تعوق تمكين المرأة اقتصاديًا، وهذا ما يدعو إلى المزيد من الجهد واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للوصول منها إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة.

كما هدفت دراسة (كامل، ٢٠١٩) إلى توضيح أهمية المشروعات الصغيرة وفائدتها في التمكين الاقتصادي للمرأة، وتحديد واقع المشروعات الصغيرة الهادفة إلى التمكين الاقتصادي للمرأة، بالإضافة إلى رصد مجهودات المجلس القومي للمرأة، وتوصلت الدراسة إلى أن المجلس القومي للمرأة يقوم بدور تنموي جاد من أجل تحقيق التمكين الاقتصادي من خلال تدريب وتأهيل المرأة، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام ببرامج التدريب المقدمة للمرأة في القطاع الحكومي والخاص وتنمية كوادر من الإناث لتفعيل ودعم المشروعات الصغيرة.

كما أشارت دراسة (مدحت، ٢٠٠٧) إلى أهمية تحسين أساليب تعليم المرأة المعيلة وتثقيفها لمواكبة التغيرات التكنولوجية الهائلة ومساعدتها على تحقيق المشاركة الفعالة في برامج الجمعية وتفعيل الجهود الرامية لإدماجها في خطط التنمية ومساندتها للوصول إلى مواقع اتخاذ القرار، وكما أكدت الدراسة على إشراك النساء المعيلات في تخطيط وتنفيذ مشروعات مرتبطة باحتياجاتهن لتكون أقرب لتوفير الخدمات المختلفة لهن، والعمل على تعليم السيدات المعيلات المهارات الاقتصادية الملائمة للعمل من مفهوم التنمية المستدامة وكذلك منح القروض المالية وإيجاد التسهيلات لحصولهن على هذه القروض.

كما أوصت دراسة (عبد الحليم، ٢٠٢٣) بضرورة زيادة الحوافز المالية للسيدات المعيلات لتشجيعهم على التدريب وتنمية مهاراتهم مما يساهم في تمكينهم لتحقيق أمان اجتماعي لهن كما أكدت على ضرورة مساعدة السيدات المعيلات في الحصول على قروض ميسرة من البنوك لإقامة نشاط اقتصادي يوفر لها حياة كريمة، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز دور الجمعيات الخيرية لتمكين السيدات المعيلات اقتصاديًا من خلال تقديم برامج تعليمية للحد من أمية السيدات المعيلات مع ضرورة إقامة مشروعات صغيرة منتجة للسيدات المعيلات لتحقيق عائد اقتصادي مناسب لها ولأسرتها.

أشارت دراسة (عبد الحكيم، ٢٠٢٣) أن دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة يتمثل في تقديم العديد من الخدمات منها إقامة الجمعيات الأهلية العديد من المعارض لتسويق منتجات المرأة بإقامة مشروعات مدرة للدخل للمرأة، كما تساهم الجمعيات في العمل على نشر الوعي التربوي للسيدات الريفيات، وتساعد الجمعية على تنظيم دورات تدريبية في الكمبيوتر للمرأة الريفية، كما أشارت الدراسة إلى أهمية دور الجمعيات في تنمية العديد من المهارات للمرأة ومنها الاتصال بالمسئولين، الوصول إلى حلول للمشكلات، كيفية الوصول إلى موارد المجتمع بطريقة سليمة، كما توصلت الدراسة إلى أن المعوقات التي تواجه الجمعيات لتمكين المرأة عدم توافر مصادر التمويل المحلية، وضعف المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ البرامج.

كما أشارت دراسة (Duflo, E., 2012) إلى أنه كيف يمكن للتمكين الاقتصادي أن يؤثر بشكل إيجابي على التنمية الاقتصادية بشكل عام. وتناولت الدراسة التفاعل بين التمكين الاقتصادي والتنمية، بالاستناد إلى المراجعة الشاملة للأدبيات والدراسات التجريبية المتعلقة بالموضوع. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تمكين النساء في الاقتصاد يعزز الأداء الاقتصادي ويساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

وهدفت دراسة (Danish, R. Q., & QUreshi, M. I., 2018) إلى تقديم مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء، مع عرض ومناقشة مفاهيم التمكين وتأثيرها على الاقتصاد. وقامت على تحليل الدراسات السابقة التي أوصت بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة بأبعاده المختلفة. وأوضحت النتائج أهمية السياسات العامة التي تدعم التمكين الاقتصادي للنساء وتأثيرها على المجتمع بشكل عام.

كما تناولت دراسة (Ibrahim, S., 2017) تأثير التمويل الأصغر على التمكين الاقتصادي للنساء في بنجلاديش. واستندت الدراسة على مفهوم التمويل الأصغر كأداة لتحقيق التمكين الاقتصادي، مع استخدام استمارة استبيان وتحليل بيانات الجماعة التجريبية، وأشارت النتائج إلى أن التمويل الأصغر يعزز قدرة النساء على تحقيق الاستقلال المالي وتحسين أوضاعهن الاقتصادية.

وهدفت دراسة (Kabber, N., 2011) إلى مناقشة كيفية قياس تمكين النساء من منظور اجتماعي واقتصادي. واعتمدت الدراسة على مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالتمكين، بما في ذلك الحقوق والفرص والتوزيع العادل للموارد، من خلال منهج تحليل الأدبيات والمقابلات مع النساء من خلفيات اقتصادية متنوعة. وأكدت نتائج الدراسة على أن قياس التمكين يتطلب مؤشرات نوعية وكمية، كما سلطت الضوء على أهمية الوصول إلى الموارد الاقتصادية كشرط أساسي للتمكين.

وقامت دراسة (World Bank, 2012) بتقديم تحليل شامل للعلاقة بين التمكين الاقتصادي والمساواة بين الجنسين. وناقشت كيفية تأثير التمكين الاقتصادي على تحسين جودة الحياة للنساء والمجتمعات، مع استعراض للبيانات العالمية ودراسات حالة من مختلف البلدان. وأكدت نتائج الدراسة على أن تمكين النساء اقتصاديًا يسهم بشكل مباشر في تحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وهدفت دراسة (Malhotra, A., & Schuler, S. R., 2005) إلى استكشاف كيفية قياس تمكين النساء وكيفية تأثيره على التنمية الدولية، بالاعتماد على نماذج قياس متعددة لمؤشرات التمكين باستخدام بيانات من مجموعة متنوعة من الدول ودراسات مقارنة، وأشارت نتائجها إلى أن التمكين الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية في مجالات التعليم والصحة والحياة الاقتصادية للنساء.

**ومن خلال استقراء نتائج الدراسات والبحوث السابقة يمكن استخلاص الآتي:**

١- تباين الدراسات والبحوث العربية السابقة العربية والأجنبية من حيث الشكل والمضمون والأهداف التي سعت الدراسات إلى تحقيقها واختلاف الأدوات والإجراءات المهنية التي اعتمدت عليها الدراسات مما يشير إلى الاهتمام العالمي بموضوع تمكين المرأة.

٢- اتفقت جميع الدراسات السابقة على أهمية دور المرأة في التنمية حيث تحتل المرأة نصف سكان المجتمع تقريبًا وأن الاهتمام بالتمكين الاقتصادي للمرأة يؤدي إلى استثمار طاقات كبيرة معطلة ويزيد من خلق فرص عمل ودفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام من خلال تمكينها والاعتراف بها كعنصر فعال في برامج التنمية المختلفة مثل دراسة كل من (عبد الحكيم، ٢٠١٩)، و(كامل، ٢٠١٩)، و(إسماعيل، ٢٠٢٠)، و(إبراهيم، ٢٠٢١)، (Malhotra, A., & Schuler, S., R., 2005)، و (Danish, R. Q., & Quresh, M. L., 2018)، (Duflo, E., 2012)

٣- تناولت بعض الدراسات التحديات والمعوقات، التي تحول دون تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والمجتمع وقد تنوعت تلك المعوقات، والتي كانت منها ضعف التمويل لإعداد برامج تمكين المرأة اقتصاديًا، وعدم التنسيق بين المؤسسات لمواجهة العقبات التي تواجه تمكين المرأة اقتصاديًا، عدم الاهتمام بتدريب وتأهيل المرأة للعمل بالمشروعات الصغيرة، ومنها دراسة (عمر، ٢٠٢٠)، (عبد الله، ٢٠٢١)، (كاظم، ٢٠١٦)، (Ibrahim, S., 2011)،(عبد السميع، ٢٠٢٠).

٤- أشارت بعض الدراسات إلى أهمية دور الجمعيات الأهلية في مشاركة المؤسسات الحكومية في إعداد برامج التنمية بالمجتمع لتصبح شريكًا رئيسًا في التصدي لتحديات البرامج التنموية لتحسين مستوى حياة الأفراد بالمجتمع ومن تلك الدراسات دراسة (Lewis, D., & Kanji, 2009)، و(Tandon, R. 2012) و(عبد السميع، ٢٠٢٠) و(عبد الحكيم، ٢٠٢٣).

٥- بعد الاطلاع على الدراسات وتحليل نتائجها تبين أن هناك اتفاقًا بين الدراسات السابقة والدراسة الراهنة على أهمية موضوع البحث المتمثل في دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وبروز دورها في المجتمع كرائدة أعمال ناجحة شريكة للرجل في تحقيق تنمية المجتمع.

٦- استفادت الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة والإجراءات المهنية وتصميم أدوات الدراسة وتحديد المفاهيم النظرية والإجرائية بالإضافة إلى اختيار الموجهات النظرية الملائمة للدراسة.

٧- تختلف الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها في أنها تتناول فعالية برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في ضوء رؤية

مصر ٢٠٣٠، حيث ركزت الدراسات السابقة على دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين فقط وذلك في حدود علم الباحثة.

وانطلاقًا من تناول التراث النظري للدراسة الحالية، فضلاً عن نتائج الدراسات السابقة التي أوصت على أهمية تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة واعتمادًا على النظريات المفسرة للدراسة الحالية وارتباط تخصص الباحثة وهو طريقة تنظيم المجتمع يمكن صياغة مشكلة الدراسة في:

**فعالية برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠**

**ثانياً- أهمية الدراسة:**

١- تعاظم دور الجمعيات الأهلية في مختلف دول العالم لما لها من دور رئيسي في توفير العديد من أوجه الرعاية وبرامج التنمية وضمان العدالة الاجتماعية في المجتمع، فالجمعيات الأهلية تمارس في العديد من المجالات ومنها مجال العمل مع المرأة وتمكينها ودعمها بهدف مشاركتها في برامج التنمية لتحسين أوضاعها المعيشية.

٢- اهتمام الدولة المصرية بأن تكون من أول الدول التي اهتمت بالمرأة المعيلة وأطلقت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ إيمانًا بالدور الرائد للمرأة المصرية في النهوض بالمجتمع، باعتبارها عنصر فاعل في التنمية مما انعكس على أدوار المؤسسات الحكومية والأهلية في زيادة الاهتمام بالمرأة المعيلة وإعداد البرامج المتنوعة التي تهدف تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠.

٣- تُعد المرأة المعيلة من أكثر الفئات المستضعفة التي تحظى الآن باهتمام واسع عالميًا ومحليًا لما تعكسه من مشكلات يمكن أن تعوق أدائها لمختلف المهام المنوط بها، فتمكين المرأة يهدف إلى تدريب ورفع قدرات المرأة وإبراز دورها كعضو في تحقيق المساواة ودفع عجلة التنمية وتسليح المرأة بجميع العناصر لأداء دورها وتحقيق رفاهيتها كعضو مشارك في التنمية، لذلك نجد أن تمكين المرأة أصبح مطلبًا قوميًا كما يصبح الارتفاع بمستوى أدائها وعطائها من أجل النهوض بالمجتمع مطلبًا حياتيًا بعد أن أصبحت مشاركتها ضرورة حتمية لا غنى عنها في تنمية وتطوير المجتمع.

٤- اتجاه الجمعيات الأهلية حديثًا إلى تبني مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة كإحدى الاستراتيجيات التي تركز على إعداد المرأة وتنمية قدراتها على التعليم الذاتي المثمر وملاحقة المعارف المجتمعية واستيعابها، واكتسابها للمهارات بالاعتماد على

استراتيجية التمكين والتي تهدف إلى تنمية المرأة لكي تصبح أكثر اعتمادًا على نفسها لمواجهة مشكلاتها وتمكينها من اتخاذ القرارات الخاصة بها للحصول على حقوقها المختلفة.

٥- إن مهنة الخدمة الاجتماعية وطريقتها في تنظيم المجتمع تعمل في العديد من المؤسسات المجتمعية ومنها الجمعيات الأهلية من أجل تمكين المرأة المعيلة ومقابلة احتياجاتها، كما تسهم طريقة تنظيم المجتمع في إحداث التغيير المطلوب والموجه في المعارف والمهارات لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، وذلك بتطبيق برامج مهنية فعالة تهدف إلى تمكين المرأة المعيلة، والعمل على قياس عائدها المهني والمجتمعي والذي يرتبط بتقييم الفوائد والقيمة التي تعود على المرأة المعيلة نتيجة التدخلات المهنية المختلفة والتي تنعكس على تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة لمقابلة احتياجاتها المختلفة.

**ثالثاً- أهداف الدراسة.**

**أ- الهدف الرئيسي.**

**تسعى الدراسة الحالية الي تحقيق هدف رئيس مؤداه:** فعالية برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

**ب- الأهداف الفرعية.**

١. تحديد مستوى الخدمات المعرفية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.
٢. تحديد مستوى الخدمات المهارية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.
٣. تحديد مدى قياس الجمعية لرضا المستفيدين من برامج الجمعية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.
٤. تحديد المعوقات التي تواجه المرأة المعيلة في الحصول على خدمات الجمعية.
٥. التعرف على مقترحات تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة من خلال برامج الجمعية الأهلية.
٦. التوصل لتصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تمكن المرأة المعيلة اقتصادياً.

**رابعا- فروض الدراسة:**

**أ- الفرض الرئيسي.**

**تسعى الدراسة الحالية إلى التحقق من الفرض الذي مؤداه:** من المتوقع أن يكون مستوى فعالية برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ متوسط.

**ب- الفروض الفرعية.**

١. من المتوقع أن يكون مستوى الخدمات المعرفية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة متوسط.
٢. من المتوقع أن يكون مستوى الخدمات المهارية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة متوسط.
٣. من المتوقع ان يكون مستوى قياس الجمعية لرضا المستفيدين من البرامج في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة متوسط.
٤. من المتوقع أن يكون مستوى المعوقات التي تواجه المرأة المعيلة في الحصول على خدمات الجمعية متوسط
٥. من المتوقع أن يكون مستوى مقترحات تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة من خلال برامج الجمعية الأهلية متوسط.
٦. ما التصور المقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل دور الجمعية الأهلية فى تمكين المرأة المعيلة اقتصادياً؟

**خامساً- مفاهيم الدراسة وإطارها النظري:**

**(١) الفعالية:**

تعرف الفعالية لغويًا من (فعل – فعلاً) أو افتعل الشيء أي اتبعه (معلوف، ١٩٨٨، ص٥٨٨)، كما تعرف بأنها قدرة الشيء على التأثير (مدكور، ١٩٩٠، ص ٣٠٩).

كما يشير إلى الفعالية بأنها الدرجة التي يتم بها إنجاز الأهداف المنشودة (السكري، ٢٠٠٠، ص ١٦٩).

ويعبر معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بالفعالية بأنها الإطار الذي تتحقق من خلاله الأهداف المحددة مسبقًا وذلك نتيجة لجهود مهنية مبذولة (بدوي، ١٩٨٢، ص ١٥٣).

وتستخدم الفعالية لوصف معين يعكس استخدام الكفاية لأكثر الوسائل قدرة على تحقيق أهداف محددة تتحدد عن طريق العلاقة بين الوسائل المتعددة الأهداف وفقًا لترتيب الأولويات (غيث، ١٩٩٧، ص ١٣٥).

وتشير الفعالية إلى المدى الذي يحقق فيه البرنامج أهدافه ويحتاج تقييم فاعلية البرنامج إلى وجود مؤشرات أو مقاييس تساعد في الحكم على البرنامج لتحديد مدى نجاح أو فشل البرنامج في تحقيق أهدافه (حلبي، ٢٠١٨، ص ٢٤٠).

كما تعرف على أنها مدى ما يتحقق من مخرجات أو نتائج أو تغيرات مرغوب فيها ومخطط لها في ضوء ما وضع من أهداف تم تحديدها مسبقًا (قنديل، ٢٠٠٨، ص ٢٢٢).

وتتعدد نماذج قياس الفعالية نظرًا لتعدد النظريات الموجهة لتلك النماذج ويعد نموذج "رينوباتي" Rino. J. Patti من النماذج الملائمة لموضوع الدراسة في عملية تقييم فعالية البرامج وقد حدد "رينوباتي" Rino. J. Patti مجموعة من المؤشرات لقياس الفعالية هي على النحو التالي:

١- مدى قدرة خدمات البرنامج على إحداث تغير في أنماط سلوك المستفيدين.
٢- مدى قدرة الخدمة على تنمية معارف المستفيدين.
٣- مدى قدرة الخدمة على تعديل اتجاهات المستفيدين.
٤- مدى قدرة الخدمة على إكساب المستفيدين خبرات وإتقان مهارات جديدة.
٥- مدى قدرة الخدمة على إحداث تغيير في المكانة الاجتماعية للمستفيدين.
٦- مدى قدرة الخدمة على إحداث تغيير أو تعديل في الظروف العينية المعوقة التي تحول دون تحقيق البرنامج لأهدافه.
٧- مدى قدرة الخدمة على إشباع ما فيه من الحاجات الأساسية للمستفيدين.
٨- مدى قدرة الخدمة على حل مشكلة محددة للمستفيدين.
٩- سهولة حصول المستفيدين على الخدمات التي يتيحها البرنامج.
١٠- الحصول الفوري على الخدمة أو في أقل وقت ممكن.
١١- مدى إتاحة الخدمة التي يوفرها البرنامج للمستفيدين الحقيقيين ووضع ضوابط تكفل ذلك.
١٢- مدى مراعاة الاعتبارات الإنسانية عند تقديم الخدمة.
١٣- مدى توافق الخدمة المقدمة مع توقعات المستفيدين.
١٤- مدى مراعاة الأخلاقيات والمبادئ المهنية والمجتمعية عند تقديم الخدمة التي يتضمنها البرنامج لمستحقيها (علي، ٢٠٠٦، ص ٢٨٨).

**ويقصد بالفعالية في الدراسة الراهنة:** هي قدرة برامج الجمعيات الأهلية على تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة لتحسين أوضاع معيشتها وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠.

**(٢) الجمعيات الأهلية:**

**أ- مفهوم الجمعيات الأهلية:**

يقصد بالجمعيات الأهلية أنها منظمات أنشأت لتحقيق أهداف اجتماعية معينة وليست بغرض الحصول على الربح وهي بذلك تضم المؤسسات الخاصة والاجتماعية والتطوعية بشرط أن يكون هدفها الأساسي هو الربح، وقد عرفت الجمعيات الأهلية أيضًا بأنها وحدات بنائية تستمد صفة الشرعية من المجتمع وتهدف إلى إشباع احتياجات أفراد وجماعات المجتمع لتبادل المنفعة استنادًا على الجهود التطوعية (خاطر، ١٩٩٤، ص ٢٩).

وتعرف الجمعيات الأهلية بأنها تنظيم غير حكومي يشكل من قبل الأفراد لتحقيق أهداف اجتماعية، ثقافية، تعليمية معينة (Dahl, R.A., 1971).

كما تعرف بأنها منظمات غير رسمية تدار من قبل الأفراد بهدف تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للناس، وتعمل بشكل مستقل عن الحكومة (Salmon, L. M. & Anheier, H. K, 1997).

وتعرف بأنها منظمات متنقلة لا تهدف إلى الربح وتعمل على تحقيق المنافع العامة من خلال تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية (Edward, J., & Halme, P. 1996).

وتشير الجمعيات الأهلية على أنها منظمات تطوعية غير رسمية تهدف إلى خدمة المجتمع وتحقيق أهداف مشتركة (Anheier, H. K.., 2005).

كما يمكن الإشارة إلى تلك الجمعيات على أنها كيان مستقل يتكون من مجموعة من الأفراد الذين يتعاونون لتحقيق أهدافهم المشتركة دون هدف ربحي (Harrison, 1997).

**ويقصد بالجمعيات الأهلية في الدراسة الراهنة:**

- منظمة غير حكومية لا تهدف إلى الربح المادي لها صفة رسمية لدى وزارة التضامن الاجتماعي ومسجلة.
- تقدم خدماتها لكل المواطنين على حد سواء.
- تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسهم في التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.
- تقدم برامج تمكين متعددة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.
- تعمل في إطار قيم وعادات المجتمع وفي إطار مجموعة من القوانين التي توضح طبيعة العمل بها.

**(٣) التمكين الاقتصادي:**

**أ- مفهوم التمكين الاقتصادي:**

التمكين لغويًا يمكن الإشارة إليه بأنه مصدر الفعل مكن أي: قوى وأشدَّ تمكن من الشيء أي ظفر به وله قوة وشدة (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٥، ص ٥٨٧).

ويمكن تعريف التمكين الاقتصادي بأنه كل الممارسات والأفعال والأنشطة التي تفيض إلى تنمية قدرات الأفراد بصورها المختلفة وخلق الظروف التي تجعلهم قادرين على أن يكونوا مساهمين حقيقيين في عمليات توليد الدخل لمساعدتهم على تحسين مستوى معيشتهم (جميل، ٢٠١٧، ص ١٧).

ويشار إليه بأنه العملية التي تهدف إلى زيادة قدرة الأفراد والمجتمعات على تحقيق الاستقلال المالي من خلال الوصول إلى الموارد والفرص الاقتصادية (Kabeer, N., 2001).

ويعرف أيضًا بأنه تعزيز القدرات الاقتصادية للأفراد والمجتمعات في سياق محلي مما يساعد على تحسين الظروف المعيشية وتحقيق التنمية المستدامة (Mc Greal, S., 2009).

كما يعد التمكين الاقتصادي عنصرًا أساسيًا في التنمية المستدامة حيث يساهم في تحسين مستوى المعيشة وزيادة الفرص الاقتصادية (United Nations Development Programme, 2015).

ويمكن الإشارة إلى التمكين الاقتصادي على أنه الجهود المبذولة لتزويد المجتمعات والفئات المهمشة بالموارد والدعم اللازم لتحسين وضعهم الاقتصادي (Sen, A., 1999).

ويعرف التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه يشير إلى عملية تعزيز حقوق النساء في الوصول إلى الموارد الاقتصادية بما في ذلك التعليم والتوظيف والتمويل (Word Bank, 2007).

وأشارت دائرة المعارف للخدمة الاجتماعية (١٩٩٥) إلى أن هدف التمكين هو زيادة قدرة الفرد على تطوير ظروفه لتحقيق هدف عام يرتبط بالعدالة الاجتماعية وذلك من خلال عدة أهداف:

- تحقيق مزيد من العدالة في توزيع الموارد وعدم الاستغلال في العلاقات بين البشر.
- تمكين البشر من تحقيق مزيد من القوة من خلال مزيد من اعتبارات الذات والثقة والمهارات والمعارف والمعلومات (بشر، ٢٠٢٠، ص ٢٥).

ويمكن الإشارة إلى مجموعة من التدابير التي يجب الاهتمام بها لترسيخ مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة ومنها:

١- الاهتمام بتطوير الاستراتيجيات الوطنية لمحاربة الفقر والقضاء عليه تحقيقًا لأهداف الألفية.

٢- التركيز على قضية تأثيث الفقر والقضايا التي تمس شؤنها على المستويين القومي والمحلي.

٣- ضرورة تأسيس آلية لتحقيق الأمن والضمان الاجتماعي للمرأة الفقيرة أو المعيلة.

٤- توجيه الانتباه للمرأة المعيلة والتي تعول ما بين ١٦,٧% إلى ٢٢% من الأسر بالعالم العربي.

٥- ضرورة تبني خطط عملية وطنية تعكس الاهتمام بقضايا النوع في مختلف القطاعات بالمجتمع (ناجي، ٢٠١٤، ص ٣٤٢).

**ويمكن تعريف التمكين الاقتصادي في الدراسة الحالية بأنها:**

عملية منظمة ومحددة لها أهداف واضحة يتم بمقتضاها توفير فرص أكبر للمرأة المعيلة للحصول على المعارف والمهارات والموارد اللازمة التي تكفل لها المساعدة لتحسين ظروفها المعيشية وتحقيق أهدافها لتكون أكثر قدرة على مواجهة الأعباء والمسؤوليات الأسرية والمجتمعية ومنحها فرص متكافئة للمشاركة الفعالة في برامج التنمية بالمجتمع.

ب- **متطلبات التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة:**

حيث يمكن تقسيم متطلبات التمكين الاقتصادي للمرأة كالآتي:

**أولاً- المتطلبات الإرادية للمرأة:**

١- أن تعمل على إدماج نفسها في عمليات التطوير والتغيير المستمرة، وأن تملك زمام المبادرة الذاتية.

٢- أن تعمل على تعزيز تصورها الذاتي لنفسها والتغلب على الصورة التقليدية عنها على أنها مخلوق اتكالي وتابع للرجل وأنها غير ملزمة بتوفير دخل أو ايراد معين لكي يعيل عائلته.

٣- أن تكون قادرة على تغيير أفكار الآخرين بالوسائل الديموقراطية.

**ثانيا: المتطلبات اللاإرادية:** تتمثل المتطلبات اللاإرادية في الآتي:

١- تغيير القيم الثقافية والموروثات الشعبية التي تعرقل عملية تمكين المرأة مثل تحديد الأدوار النمطية لكل من الرجل والمرأة في المجتمع، وفكرة الصراع بينها وبين الرجل أو تبعيتها التامة للرجل باعتبارها مخلوق ناقص، وذلك من خلال التوعية والإعلام والعمل على نشر الوعي حول أهمية تمكين المرأة.

٢- ضرورة إحداث تغيرات جذرية وعميقة في طبيعة النظام الاجتماعي والتشريعي والقانوني حيث التمكين يقتضي المساواة بين الجنسين وانهاء الهيمنة الذكورية على السلطة واضطلاع المرأة بأدوار هامة في المجتمع وإن شرط تحقيق المساواة من أجل تمكين المرأة ويقتضي بالضرورة تغيرات جذرية وعميقة في طبيعة النظام السياسي والاجتماعي وذلك من خلال سد الثغرات التشريعية وتحديث وتعديل القوانين بما يحقق المساواة.

٣- إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة يعتبر إدماج النوع الاجتماعي أداة وعملية للتغيير الاجتماعي فهو استراتيجية تجعل اهتمامات المرأة بعدًا أساسيًا في تصميم السياسات والبرامج وتطبيقياً ومراقبتها من أجل مشاركة المرأة في عملية صنع القرار.

٤- زيادة مشاركتها الاقتصادية عن طريق توفير جميع الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية الممكنة، وإتاحة المزيد من الموارد لها حتى تتحسن إنتاجيتها وتتمكن من اتخاذ القرار.

٥- لابد من زيادة قدرتها على الاستفادة من الرعاية الصحية، وما يتصل بها من خدمات.

٦- تمكنها من المشاركة بشكل أفضل في الهياكل السياسية، والحصول على كافة الفرص التعليمية. وتوفير الخدمات التجارية والتدريب وسبل الوصول لأسواق والمعلومات والتكنولوجيا (محمد، ومحمد، ٢٠٢٣، ص١٣٩: ١٤٠).

**(٤) المرأة المعيلة:**

**أ- مفهوم المرأة المعيلة:**

تُعرف المرأة المعيلة بأنها المرأة التي تعرضت لمجموعة من الظروف الاجتماعية كالطلاق أو الترمل أو الهجرة أو التي أدت بها الظروف الحياتية لأن تكون العائل الأساسي لأسرتها (العتيبي، ٢٠٠٨، ص ٢٥).

كما تعرف المرأة المعيلة بأنها تلك المرأة التي تقوم بالدور الرئيسي في الإنفاق على الأسرة وحمايتها واتخاذ القرارات وتحمل كل المسئوليات الخاصة بأسرتها (عمر، ٢٠٢٠، ص ٢٨٤).

وتشير المرأة المعيلة إلى النساء الذين يعانون من الفقر أو انعدام الأمن المالي، وغالبًا يواجهون العديد من التحديات منها عدم الوصول إلى التعليم، التمويل، الفرص الاقتصادية، بالإضافة إلى التمييز الاجتماعي والاقتصادي (Chant, S., 2006, p. 20).

ويشير تقرير الأمم المتحدة للمرأة المعيلة بأنها المرأة التي تعاني من الفقر نتيجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يمنعها من ممارسة أدوارها بشكل طبيعي وبما يؤثر على مشاركتها في برامج التنمية المستدامة (U N Women, 2018, p. 40).

كما يمكن تعريف المرأة المعيلة بأنها هي التي تتولى مسئولية الأسرة والإنفاق الكلي عليها وإدارتها ورعايتها وإشباع حاجات إعفاء أسرتها، وتتضمن الأرامل والمطلقات غير المتزوجات المعيلات الوحيدات لأعضاء الأسرة أو المتزوجات من رجال مسجونين أو مرضى أو عاطلين، أو مهاجرين للعمل خارج نطاق المجتمع المحلي (شكري، ٢٠١٨، ص ١٣٣).

**ويمكن تعريف المرأة المعيلة في الدراسة الحالية على النحو التالي:**

كل امرأة تقرأ وتكتب وتمثل المصدر الوحيد والرئيسي لدخل الأسرة وتقوم برعاية أسرتها سواء في وجود زوج أو عدم وجود الزوج وتحصل على البرامج والخدمات التي تقدمها الجمعية بما يساعدها على تحقق التمكين الاقتصادي لإشباع احتياجاتها واحتياج أسرتها.

**ب- أسس التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة:**

هناك بعض الأسس التي يجب توافرها لدى المرأة لكي يتيح لها القدرة على القيام بدورها وممارسة حقوقها والقيام بمسئولياتها وإزالة العقبات القائمة لتحقيق أهدافها وللمشاركة الكاملة في العمليات التنموية. ومن تلك الأسس ما يلي:

- أن تكون المرأة قادرة على التفكير بموضوعية في المواقف التي تحتاج إلى أهداف تغيير.
- تكون قادرة على تعلم المهارات التي تساعدها على تحسين سلطتها الشخصية أو الجماعية.
- القدرة على اتخاذ القرارات وتشمل قدرة المرأة على اتخاذ القرارات وأن تكون مسؤولة عن أي قرار خاص بها وبأسرتها.
- يتوفر أمام المرأة القدر الكافي من الاختيارات التي تستطيع عبرها أن تختار المناسب لظروفها.

- تعمل على إدماج نفسها في عمليات التطوير والتغيير المستمرة وأن تملك أمام المبادرة الذاتية.
- أن تعمل المرأة على تعزيز الدعم الذاتي لنفسها وعلى التغلب على الصورة التقليدية للمرأة الضعيفة (حسن، ٢٠١٧، ص ٨٢٣).
- أن يتوفر للمرأة القدرة على التمكين في مجال العمل لتأمين مستقبلها ومستقبل أسرتها.
- قدرة المرأة على تسويق المنتجات وتشمل مواجهة المرأة لمشكلة التسويق لمنتجاتها.
- أن يكون لديها الحرية الكافية في التصرف بدخلها الشخصي.
- اقتناع المرأة بأهمية عملها وأن المجتمع يؤمن مستقبلها ويوفر لها مكانة اجتماعية في المجتمع (محمد، ٢٠٢٠، ص ٧٦١).

**ج- مبادئ تمكين المرأة المعيلة:**

١- **مبدأ الاعتماد على الذات:** ويقصد به إنجاز الأعمال وتلبية احتياجاتها وإدارة شئونها بنفسها وأن تكون مستقلة غير معتمدة على الآخرين وقادرة على التوصل إلى حلول للمشكلات التي تواجهها بأقل قدر ممكن من المساعدات الخارجية.

٢- **مبدأ العدل والمساواة:** يتضمن تحقيق المساواة والعدل بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات والقضاء على كافة مظاهر التمييز بين الرجل والمرأة مع مراعاة الفارق النظري والتفاوت في السمات بينهما.

٣- **مبدأ المشاركة المجتمعية:** يعد هذا المبدأ من المبادئ المهمة لعملية التمكين والذي بينى على أساس عملية مشاركة المرأة في تحقيق وتنمية المجتمع والإحساس بمشكلاتها والمشاركة في حلها.

٤- **مبدأ إدارة الأزمات:** وذلك من خلال تأهيل المرأة باعتبارها الغاية الأساسية من عملية التمكين وذلك لبناء قدراتها على مواجهة الأزمات أثناء حدوثها واحتواء الضرر والسيطرة على آثار الأزمات بعد حدوثها وذلك أمر ضروري لبقائها في مواجهة التحديات التي تعوق تمكينها (فودة، ٢٠٢٤، ص ٢١٦).

**د- معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة:**

**أولاً- المعوقات الثقافية لتمكين المرأة المعيلة:**

- النظر إلى قضية المرأة على أنها حركة نسائية تدعو لمزيد من الحريات أكثر من كونها منهاجيات لتحقيق فكرة اندماج المرأة في التنمية الشاملة.

- قصور بعض المهن على الرجال وحرمان النساء من العمل فيها اعتقادًا أن بعض الأعمال لا تتناسب مع طبيعة المرأة.
- عزوف الرجل عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة.

**ثانيًا- المعوقات الاجتماعية لتمكين المرأة المعيلة:**

- الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والمهاري.
- القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع للمرأة ونظرتها المتخلفة.
- عدم المساواة بين الرجل والمرأة.

**ثالثًا- المعوقات الاقتصادية لتمكين المرأة المعيلة:**

- عدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة.
- عدم توافر الموارد المالية لإقامة مشروعات صغيرة.
- قلة المساعدات الاقتصادية التي قدم للمرأة لسد احتياجاتها الأسرية.
- عدم توافر الموارد المالية للحصول على دورات تدريبية للتدريب على مهارات سوق العمل (حمو، بوهلة، ٢٠٢٠، ص ٥٩١.

**رابعًا- المعوقات الشخصية لتمكين المرأة المعيلة:**

- ضعف ثقة المرأة بنفسها وقدراتها واعتمادها على راتبها.
- عدم القدرة على التوفيق بين مسؤوليتها الأسرية وبين المسؤوليات الاجتماعية.
- الافتقار إلى التأهيل اللازم لكثير من المهن والتدريب عليها.
- عدم قدرة المرأة في اتخاذ القرار بنفسها وفي أغلب الأحيان يكون مرجعها لأحد الذكور بالعائلة (الزيد، ٢٠٢٢، ص ٣٤٢).

**سادساً: الموجهات النظرية للدراسة**

**(١) نظرية المنظمات:**

تعرف النظرية بأنها إطار فكري يفسر مجموعة من الحقائق العلمية في نسق علمي مترابط (الصديقي، بدوي، ١٩٩٩، ص ٢٩).

وتعرف المنظمات بأنها وحدات اجتماعية تقام بطريقة مقصودة لتحقيق أهداف محددة وتتخذ طابعًا مناسبًا يلائم تحقيق هذه الأهداف (عبد اللطيف، ١٩٨٣، ص ٤٨).

كما تعرف المنظمة على أنها بناء اجتماعي ترتبط أجزاؤه وظيفيًا لتحقيق هدف مشترك. كما يشار إليها بأنها تجمعات إنسانية منسقة تسعى لتحقيق أهداف خاصة وتغلب الرسمية على العلاقات في بنائها الاجتماعي (مرجان، ٢٠٠٨، ص ٣١٥٧).

وترى النظرية أن المنظمات ضرورة لتحقيق أهداف المجتمع وهي وحدات تعمل في إطار بيئة أو مع وحدات ومنظمات أخرى لتحقيق الهدف العام للمجتمع، فضلاً عن ممارستها أنشطة متعددة والعمل في ميادين مختلفة لخدمة المواطنين باعتبارها منظمات خدمية وتلقائية. فضلاً عن أنها منظمات ذات منافع متبادلة فيما بينهما لتحقيق مصالح المواطنين من خلال التنسيق فيما بينهم (عطا الله، ٢٠٠٨، ص ٣٢٣٣).

ويتوقف نجاح المنظمة في قدرتها على تحقيق أهدافها؛ والذي يميز منظمة عن أخرى، هي مجموعة السمات التي تحتويها، ومجموعة الأهداف التي تتبناها وتسعى إلى تحقيقها (المليجي، ٢٠٠٢، ص ٢٥٢).

وتمارس طريقة تنظيم المجتمع عملها من خلال منظمات يفترض أنه يمكن من خلالها مواجهة وإشباع الاحتياجات الأساسية للمجتمع، ولكي تحقق ممارستها بكفاءة عالية يجب على المنظم الاجتماعي أن يتفهم تلك المنظمات والعمل على التأثير عليها وإحداث تغيير في سياستها وبرامجها حتى يمكن أن تحقق الأهداف العامة للمجتمع ودراسة المنظمات في إطار طريقة تنظيم المجتمع تفيد في الآتي:

١- فهم طبيعة المنظمات وأهدافها.
٢- التعرف على المشكلات التي تعاني منها المنظمات وتحديد أساليب مواجهتها.
٣- استخدام المنظمات كأداة للتأثير في سلوك الأفراد بالمنظمة وتوجيهها إلى جوانب إيجابية (عبد اللطيف، ٢٠٠٧، ص ٣٣٥).

**وتحدد النظرية مداخل دراسة وتحليل المنظمات في:**

١- **مستوى تحليل الدور**: وهو يحدد المنظمة كمجموعة من الأدوار الرسمية وغير الرسمية.
٢- **مستوى تحليل بنائي**: وهو يركز على دراسة وتحليل الخصائص البنائية للمنظمة مثل تقسيم العمل، والتخصص، والاتصال..
٣- **مستوى التحليل التنظيمي**: وهو يركز على دراسة المنظمة ككل بدلاً من التركيز على إعفاء المنظمة، كما يهتم بخصائص المنظمة ووضعها الوظيفي (سرحان، ٢٠٠٨، ص٣١٥٨).

وتستفيد الباحثة من دراسة نظرية المنظمات في الدراسة الراهنة في توضيح كيفية قيام المنظمة بأدوارها وتقديم الخدمات التي تستحق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وتساعد النظرية في فهم نوعية البناء الهيكلي الذي تقوم عليه المؤسسة، كما الشأن في تحليل المنظمة بنائيًا ووظيفيًا من خلال علاقة المنظمة بالبيئة المحيطة بها أو من خلال الاهتمام بالنظرة

التكاملية للمنظمة حتى تصبح دائمًا على مستوى من الكفاءة والفعالية في تحقيق الأهداف المحددة سلفًا للمؤسسة.

**سابعاً- الإجراءات المنهجية للدراسة:**

**(١) نوع الدراسة:** تنتمي الدراسة الحالية لنمط الدراسات التقويمية لكونها أنسب أنواع الدراسات ملائمة لطبيعة وموضع الدراسة التي تستهدف إلى قياس فعالية برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

**(٢) المنهج المستخدم:** الحصر الشامل للمرأة المستفيدة من جمعية السلام لتنمية المجتمع المحلي بالمندرة، بمحافظة الإسكندرية وعددهم (١٦٧) والعاملين بالجمعية وعددهم (٢٠).

**(٣) أدوات الدراسة.**

اعتمدت الدراسة على استمارة استبيان لتحديد فعالية برامج التمكين الاقتصادي التي تقدمها الجمعية للمرأة المعيلة من تصميم الباحثة، وكذلك دليل مقابلة للعاملين بجمعية السلام لتنمية المجتمع المحلي، **وقد تم تصميم أدوات الدراسة وفقا للخطوات التالية:**

**أ- مرحلة تصميم الأداة:**

قامت الباحثة بتصميم استمارة **استبيان** وذلك بالرجوع إلى التراث النظري، والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وقد اشتملت استمارة الاستبيان على المحاور التالية:

- أولاً: البيانات الأولية: وتضمنت السن والمؤهل العلمي.
- ثانيا: الخدمات المعرفية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.
- ثالثاً: الخدمات المهارية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.
- رابعاً: قياس رضا المستفيدين من برامج الجمعية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.
- خامساً: المعوقات التي تواجه المرأة المعيلة في الحصول على خدمات الجمعية.
- سادساً: مقترحات تفعيل خدمات الجمعية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.

**ب- صدق وثبات الأداة.**

*** صدق الأداة:**

- **الصـدق الظـاهري:** عُرضـت الأداة علـى مجموعـة مـن السـادة أعضـاء هيئـة التـدريس تخصص خدمة اجتماعية وتنظيم المجتمع، وذلك لفحص الأداة وإبداء الرأي حول مناسبة العبارات لموضوع الدراسة، والتأكد من صحة وصياغة العبارات وتم الإبقاء على العبارات التي قرر (٨٥%) منهم صلاحيتها.
- **الصدق الذاتي:** حصلت الأداة على معامل صدق ذاتي ككل (٠,٩٢٧) وتعد قيمة مقبولة ومرتفعة لصدق الأداة.

**جدول رقم (١) يوضح معامل الصدق الذاتي للاستمارة**

| محاور الاستمارة | معامل الصدق الذاتي |
|---|---|
| الخدمات المعرفية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. | ٠,٩٢٢ |
| الخدمات المهارية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. | ٠,٩٣٢ |
| قياس رضا المستفيدين من برامج الجمعيات في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. | ٠,٩٣٨ |
| المعوقات التي تواجه المرأة المعيلة في الحصول على خدمات الجمعيات. | ٠,٩٣٥ |
| مقترحات تفعيل خدمات الجمعية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. | ٠,٩١٢ |
| **الاستبيان ككل** | ٠,٩٢٧ |

*** ثبات الأداة:**

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا كرو نباخ) لقيم الثبات التقديرية للاستمارة وذلك من خلال تطبيقها ثم إعادة تطبيقها لفاصل زمني (١٠) أيام، وعلى عينة قوامها (١٠) مفردات، وبحساب معامل الثبات للأداة ككل بلغت (٠,٨٦١) مما يشير إلى درجة عالية على ثبات الأداة والاعتماد على نتائجها.

**جدول رقم (٢) يوضح معامل ثبات الاستمارة**

| محاور الاستمارة | معامل الثبات |
|---|---|
| الخدمات المعرفية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. | ٠,٨٥١ |
| الخدمات المهارية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. | ٠,٨٦٩ |
| قياس رضا المستفيدين من برامج الجمعيات في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. | ٠,٨٨١ |
| المعوقات التي تواجه المرأة المعيلة في الحصول على خدمات الجمعية. | ٠,٨٧٥ |
| مقترحات تفعيل خدمات الجمعية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. | ٠,٨٣٢ |
| **الاستبيان ككل** | ٠,٨٦١ |

*** تقدير الاستجابات.**

تم صياغة استجابات المبحوثين في الأداة على تدرج ثلاثي (أوافق / إلى حد ما/ لا أوافق)، وتم تقدير تلك الاستجابات على النحو التالي: (أوافق= ٣)، (إلى حد ما =٢)، (لا أوافق= ١).

**جدول رقم (٣) يوضح مستوى استجابة المبحوثين في ضوء المتوسطات الحسابية**

| المتوسط | المستوى |
|---|---|
| إذا تراوحت قيمة متوسط العبارة أو البعد ما بين (١ - ١,٦٧) | منخفض |
| إذا تراوحت قيمة متوسط العبارة أو البعد ما بين (١,٦٨ - ٢,٣٤) | متوسط |
| إذا تراوحت قيمة متوسط العبارة أو البعد ما بين (٢,٣٥ - ٣) | مرتفع |

**ثامنًا- مجالات الدراسة:**

١- **المجال المكاني:** يقع المجال المكاني لهذه الدراسة في جمعية السلام لتنمية المجتمع المحلي بمحافظة الإسكندرية، ولقد تم اختيار الجمعية للأسباب التالية:

- إمكانية التطبيق الميداني واستعداد العاملين بالجمعية لمساعدة الباحثة في التطبيق.
- تنوع وتعدد البرامج والخدمات التي تقدمها الجمعية للمرأة المعيلة لتحقيق التمكين الاقتصادي لها.
- وجود أخصائيين اجتماعيين بالجمعية مما يساهم في توفير الفرصة لمساعدة الباحثة في تنفيذ الجانب التطبيقي للدراسة.

٢- **المجال البشري:** تم استخدام الحصر الشامل لجميع العاملين بالجمعية وعددهم (٢٠)، كما تم اختيار عينة عمدية من السيدات المعيلات المستفيدات من نشاط الجمعية، وقد تم اختيار (١٦٧) سيدة وفقًا للشروط التالية:

- أن تكون السيدة المعيلة تقرأ وتكتب.
- أن تكون من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة بالجمعية.
- أن تكون معيلة لأسرتها سواء يوجد زوج أو لا يوجد لأي سبب.
- أن تكون منتظمة في حضور أنشطة الجمعية الخاصة بتمكين المرأة اقتصاديًا بما يساهم في تحسين مستوى معيشتها هي وأسرتها.

٣- **المجال الزمني:** تم جمع البيانات ومراجعتها ميدانيًا خلال الفترة الزمنية من ١٨/٨/ ٢٠٢٤ وحتى ٢١/١٠/ ٢٠٢٤.

**تاسعًا- نتائج الدراسة الميدانية:**

**(١) خصائص عينة الدراسة من السيدات.**

**جدول رقم (٤) يوضح خصائص عينة الدراسة من السيدات(ن=١٦٧)**

| السؤال | المتغيرات | ك | % |
|---|---|---|---|
| ١/ السن | ١- من ٢٥ سنة لأقل من ٣٥ سنة. | ٥٥ | %٣٢,٩ |
| | ٢- من ٣٥ سنة لأقل من ٤٥ سنة. | ٦٢ | %٣٧,٢ |
| | ٣- من ٤٥ سنة لأقل من ٥٥ سنة. | ٤٠ | %٢٤ |
| | ٤- من ٥٥ سنة فأكثر. | ١٠ | %٥,٩ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | **المجموع** | ١٦٧ | **%١٠٠** |
| **١- المستوى التعليمي** | ١- تقرأ وتكتب | ٥٥ | **%٣٣** |
| | ٢- تعليم متوسط | ٩٠ | **%٥٤** |
| | ٣- تعليم عالي | ٢٢ | **%١٣** |
| | **المجموع** | ١٦٧ | **%١٠٠** |

- **السن:** أوضحت النتائج الخاصة بالمرحلة العمرية للمبحوثين أن غالبيتهم تقع أعمارهم في المرحلة من ٣٥ سنة الى أقل من ٤٥ سنة حيث جاء ذلك بنسبة (٣٧,٢%)، وفى الترتيب الثاني جاءت المرحلة العمرية من ٢٥ سنة لأقل من ٣٥ سنة بنسبة (٣٢,٩%)، تلي ذلك المرحلة العمرية من ٤٥ سنة الى أقل من ٥٥ سنة بنسبة (٢٤%)، وأخيراً المرحلة العمرية من ٥٥ سنة فأكثر بنسبة (٥,٩%).
- **المستوى التعليمي:** أوضحت النتائج الخاصة بالمستوى التعليمي للمبحوثين من السيدات أن غالبيتهن تعليم متوسط وذلك بنسبة (٥٤%)، تلي ذلك تقرأ وتكتب بنسبة (٣٣%)، تلي ذلك تعليم عالي بنسبة (١٣%).

**(٢) خصائص عينة الدراسة من العاملين بالجمعية.**

**جدول رقم (٥) يوضح خصائص عينة الدراسة من العاملين بالجمعية (ن=٢٠)**

| الخصائص | المتغيرات | ك | % |
|---|---|---|---|
| **١/ النوع** | ١- ذكر | ٦ | %٣٠ |
| | ٢- انثى | ١٤ | %٧٠ |
| | المجموع | ٢٠ | %١٠٠ |
| **١/ السن** | ١- أقل من ٣٠ سنة | ٤ | %٢٠ |
| | ٢- من ٣٠ سنة لأقل من ٤٠ سنة | ٨ | %٤٠ |
| | ٣- من ٤٠ سنة لأقل من ٥٠ سنة | ٥ | %٢٥ |
| | ٤- من ٥٠ سنة فأكثر | ٣ | %١٥ |
| | المجموع | ٢٠ | %١٠٠ |
| **٣/ عدد سنوات العمل بالجمعية** | ١- أقل من ٥ سنوات | ٥ | %٢٥ |
| | ٢- من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات. | ٨ | %٤٠ |
| | ٣- من ١٠ سنوات لأقل من ١٥ سنة. | ٤ | %٢٠ |
| | ٤- من ١٥ سنة فأكثر. | ٣ | %١٥ |
| | **المجموع** | **٢٠** | **%١٠٠** |

- **النوع:** أوضحت النتائج الخاصة بنوع المبحوثين من عينة العاملين بالجمعية أن غالبيتهم من الاناث حيث بلغت نسبتهم (٧٠%)، تلي ذلك الذكور بنسبة (٣٠%).
- **السن:** تبين من نتائج الدراسة الخاصة بالمرحلة العمرية للعاملين بالجمعية أن غالبيتهم في المرحلة العمرية (من ٣٠ سنة لأقل من ٤٠ سنة) وذلك بنسبة (٤٠%)، تلي ذلك المرحلة العمرية (من ٤٠ سنة لأقل من ٥٠ سنة) وذلك بنسبة (٢٥%)، تلي ذلك

المرحلة العمرية أقل من ٣٠ سنة بنسبة (٢٠%)، تلى ذلك المرحلة العمرية (من ٥٠ سنة فأكثر) بنسبة (١٥%).

- **عدد سنوات العمل بالجمعية:** أوضحت نتائج الدراسة الخاصة بعدد سنوات العمل للعاملين بالجمعية أن غالبيتهم تتراوح مدة العمل لديهم ما بين (٥ لأقل من ١٠ سنوات) وذلك بنسبة (٤٠%)، تلي ذلك أقل من ٥ سنوات بنسبة (٢٥%)، تلي ذلك من ١٠ لأقل من ١٥ سنة بنسبة (٢٠%)، تلي ذلك من ١٥ سنة فأكثر بنسبة (١٥%).

**ثانيا: النتائج الخاصة بالتحقق من فروض الدراسة.**

**١- نتائج الفرض الفرعي الأول للدراسة ومؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى الخدمات المعرفية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة متوسط".**

**جدول رقم (٦) يوضح الخدمات المعرفية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة**

| م | العبارة | الاستجابة | | | | | | النسبة المرجحة | الوسط الحسابي | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق | | الي حد ما | | لا أوافق | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| ١ | تسعى الجمعية إلى تبصير المستفيدين بالمؤسسات المانحة للقروض للتواصل معها. | ٥٠ | ٢٩,٨ % | ٩٥ | ٥٦,٥ % | ٢٢ | ١٣,٧ % | ٧٢,١ % | ٢,١٦ | ٥ |
| ٢ | تسعى الجمعية إلى توعية المستفيدين بالأسلوب الأمثل لاستثمار قدراتهم. | ٢٣ | ١٣,٧ % | ٩٥ | ٥٦,٥ % | ٤٩ | ٢٩,٨ % | ٦١,٣ % | ١,٨٤ | ٨ |
| ٣ | تساعد الجمعية على تبصير المستفيدين بالمتطلبات الحديثة لسوق العمل. | ٣٦ | ٢١,٤ % | ١١٥ | ٦٨,٥ % | ١٦ | ١٠,١ % | ٧٠,٥ % | ٢,١١ | ٧ |
| ٤ | تساعد الجمعية | ٤٢ | %٢٥ | ١٠٩ | ٦٤,٨ | ١٦ | ١٠,٢ % | ٧١,٦ % | ٢,١٤ | ٦ |

| م | العبارة | الاستجابة | | | | | | النسبة المرجحة | الوسط الحسابي | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق | | الي حد ما | | لا أوافق | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| | المستفيدين أن يكون لديهم القدرة على الاختيار المناسب للمشروعات لضمان فرص نجاحهم. | | | | | | | | | |
| ٥ | تنمي الجمعية الوعي لدى المستفيدين بأهمية تطوير قدراتهم باستمرار. | ٩٤ | %٥٦ | ٦٠ | ٣٥,٧ % | ١٣ | %٨,٣ | ٨٢,٥ % | ٢,٤٧ | ١ |
| ٦ | تساعد الجمعية المستفيدين في تمكينهم من الحصول على حقوقهم. | ١٤ | %٨,٣ | ٩٤ | %٥٦ | ٥٩ | ٣٥,٧ % | ٥٧,٥ % | ١,٧٢ | ٩ |
| ٧ | تقوم الجمعية بتقديم الاستشارات الفنية المرتبطة بإنشاء المشروعات الصغيرة. | ٩٤ | %٥٦ | ٦٠ | ٣٥,٧ % | ١٣ | %٨,٣ | ٨٢,٥ % | ٢,٤٧ | ١م |
| ٨ | تقدم الجمعية للمستفيدين الاستشارات القانونية في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية. | ٦٨ | ٤٠,٥ % | ٧١ | ٤٢,٣ % | ٢٨ | ١٧,٢ % | ٧٤,٥ % | ٢,٢٣ | ٢ |
| ٩ | تسعى الجمعية إلى تعديل بعض الأفكار المرتبطة بنمط الاستهلاك للمستفيدين | ٤٤ | ٢٦,٢ % | ١١٥ | ٦٨,٥ % | ٨ | %٥,٣ | ٧٣,٦ % | ٢,٢٠ | ٣ |

| م | العبارة | الاستجابة | | | | | | النسبة المرجحة | الوسط الحسابي | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق | | الي حد ما | | لا أوافق | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| ١٠ | تسعى الجمعية إلى عقد لقاءات مع المستفيدين لزيادة وعيهم بدورهم في تحقيق التنمية بالمجتمع. | ٦٧ | ٣٩,٩ % | ٦٧ | ٣٩,٩ % | ٣٣ | ٢٠,٢ % | ٧٣,٢ % | ٢,١٩ | ٤ |
| المجموع | | ٥٣٢ | | ٨٨١ | | ٢٦٧ | | ١٦٧٠ | القوة النسبية للبعد =(٧١,٨%) | |
| المتوسط | | ٥٣,٢ | | ٨٨,١ | | ٢٦,٧ | | ١٦٧ | | |
| النسبة المئوية | | ٣١,٧% | | ٥٢,٤% | | ١٥,٩% | | ١٠٠% | | |

تشير النتائج الخاصة بطبيعة الخدمات المعرفية التي تقدمها الجمعية للمرأة المعيلة لتمكينها اقتصادياً أنها جاءت بمستوى متوسط حيث بلغت القوة النسبية للبعد ككل (٧١,٨%)، حيث أجاب غالبية المبحوثين بـ (إلى حد ما) بنسبة (٥٢,٤%)، تلي ذلك من أجابوا (بنعم) بنسبة (٣١,٧%)، وأخيراً من أجابوا (بلا) بنسبة (١٥,٩%).

وبترتيب العبارات **وفقا للنسبة المرجحة والوسط الحسابي** نجد انها جاءت على النحو التالي: في **الترتيب الأول جاء كل من:**" تقوم الجمعية بتقديم الاستشارات الفنية المرتبطة بإنشاء المشروعات الصغيرة" **و** " تنمي الجمعية الوعي لدى المستفيدين بأهمية تطوير قدراتهم باستمرار" بنسبة مرجحة (٨٢,٥%)، ووسط حسابي (٢,٤٧) لكل منهما، وفي **الترتيب الثاني** " تقدم الجمعية للمستفيدين الاستشارات القانونية في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية " بنسبة مرجحة (٧٤,٥%)، ووسط حسابي (٢,٢٣)، وفي **الترتيب الثالث** " تسعى الجمعية إلى تعديل بعض الأفكار المرتبطة بنمط الاستهلاك للمستفيدين " بنسبة مرجحة (٧٣,٦%)، ووسط حسابي (٢,٢٠)، وفي **الترتيب الرابع** " تسعى الجمعية إلى عقد لقاءات مع المستفيدين لزيادة وعيهم بدورهم في تحقيق التنمية بالمجتمع " بنسبة مرجحة (٧٣,٢%)، ووسط حسابي (٢,١٩)، وفي **الترتيب الخامس** " تسعى الجمعية إلى تبصير المستفيدين بالمؤسسات المانحة للقروض للتواصل معها " بنسبة مرجحة (٧٢,١%)، ووسط حسابي (٢,١٦)، وفي **الترتيب السادس** " تساعد الجمعية المستفيدين أن يكون لديهم القدرة على الاختيار المناسب للمشروعات لضمان فرص نجاحهم" بنسبة مرجحة (٧١,٦%)، ووسط حسابي (٢,١٤)، وفي **الترتيب السابع** " تساعد الجمعية على تبصير المستفيدين بالمتطلبات الحديثة لسوق العمل "

بنسبة مرجحة (٧٠,٥%)، ووسط حسابي (٢,١١)، وفي **الترتيب الثامن** " تسعى الجمعية إلى توعية المستفيدين بالأسلوب الأمثل لاستثمار قدراتهم." بنسبة مرجحة (٦١,٣%)، ووسط حسابي (١,٨٤)، وفي **الترتيب التاسع** "تساعد الجمعية المستفيدين في تمكينهم من الحصول على حقوقهم " بنسبة مرجحة (٥٧,٥%)، ووسط حسابي (١,٧٢).

وبمناقشة تلك النتائج في ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة نجد أنها جاءت متفقة مع دراسة (محمد، ٢٠١١)، (Duflo, E., 2022)، (Danish, R. O., & QUrehi, M. L., 2018)، (عمر، ٢٠٢٠)، حيث أشاروا إلى ضرورة الاهتمام بتقديم الخدمات المعرفية للمرأة المعيلة لتمكينها اقتصاديًا والتأكيد على تقديم التسهيلات للمرأة لمشاركتها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع ميادين فرص العمل لها بما يساهم في تحقيق المساواة النوعية في الحصول على الخدمات والحصول على الموارد والفرص والقدرة على إنشاء مشروعات صغيرة، بما يكفل لها تحقيق أهدافها والحصول على حقوقها المختلفة.

**٢- نتائج الفرض الفرعي الثاني للدراسة ومؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى الخدمات المهارية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة متوسط".**

**جدول رقم (٧) يوضح الخدمات المهارية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة**

| م | العبارة | الاستجابة | | | | | | النسبة المرجحة | الوسط الحسابي | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق | | الي حد ما | | لا أوافق | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| ١ | تهتم الجمعية بتدريب المستفيدين على التسويق الذاتي. | ٦٦ | ٣٩,٣ % | ٥٣ | ٣١,٥ % | ٤٨ | ٢٩,٢ % | %٧٠ | ٢,١٠ | ٤ |
| ٢ | تحفز الجمعية المستفيدين لمواجهة مشكلاتهم والقدرة على حلها. | ٨١ | ٤٨,٣ % | ٥٥ | ٣٢,٧ % | ٣١ | %١٩ | %٧٦,٢ | ٢,٢٩ | ٢ |
| ٣ | تعمل الجمعية على استثارة المستفيدين للمشاركة في | ٥٦ | ٣٣,٣ % | ٦٦ | ٣٩,٣ % | ٤٥ | ٢٧,٤ % | %٦٨,٦ | ١,٧٠ | ٦ |

| م | العبارة | الاستجابة | | | | | | النسبة المرجحة | الوسط الحسابى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق | | الي حد ما | | لا أوافق | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| | أنشطة الجماعية للاستفادة منها. | | | | | | | | | |
| ٤ | توفر الجمعية التدريب المهني للمستفيدين. | ٥٩ | ٣٥,١ % | ٧٨ | ٤٦,٤ % | ٣٠ | ١٨,٥ % | %٧٢,٢ | ٢,١٧ | ٣ |
| ٥ | تقوم الجمعية بتدريب المستفيدين على أساليب تنمية الموارد المالية. | ٣٧ | %٢٢ | ٧٤ | ٤٤,١ % | ٥٦ | ٣٣,٩ % | %٦٢,٧ | ١,٨٨ | ٨ |
| ٦ | تشجع الجمعية المستفيدين على التفاعل والحوار لتبادل الخبرات مع الآخرين. | ٧٣ | ٤٣,٥ % | ٧٧ | ٤٥,٨ % | ١٧ | ١٠,٧ % | %٧٧,٦ | ٢,٣٣ | ١ |
| ٧ | تساعد الجمعية المستفيدين على تنمية مهارة الاتصال بالمؤسسات التجارية والخدمية. | ٢٨ | ١٦,٦ % | ١١٣ | ٦٧,٣ % | ٢٦ | ١٦,١ % | %٦٦,٩ | ٢,٠١ | ٧ |
| ٨ | تساعد الجمعية المستفيدين بالتدريب على مهارة تصميم المشروعات لتحسين دخلهم. | ١٦ | %٩,٦ | ٨٩ | ٥٢,٩ % | ٦٤ | ٣٧,٥ % | %٥٧,٣ | ١,٧٣ | ٩ |
| ٩ | تساعد الجمعية المستفيدين | ٢٣ | ١٣,٧ % | ٥٠ | ٢٩,٨ % | ٩٤ | ٥٦,٥ % | %٥٢,٤ | ١,٥٧ | ١٠ |

| م | العبارة | الاستجابة | | | | | | النسبة المرجحة | الوسط الحسابى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق | | الي حد ما | | لا أوافق | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| | لإكساب المهارة في كيفية الوصول إلى الموارد التي يحتاجون إليها. | | | | | | | | | |
| ١٠ | تسعى الجمعية إلى إكساب المستفيدين المهارة في اتخاذ القرارات السليمة لمشكلاتهم. | ٦٣ | ٣٧,٥ % | ٥٣ | ٣١,٥ % | ٥١ | %٣١ | %٦٨,٨ | ٢,٠٧ | ٥ |
| **المجموع** | | ٥٠٢ | | ٧٠٧ | | ٤٦١ | | ١٦٧٠ | القوة النسبية للبعد =(%٦٦,٢) | |
| **المتوسط** | | ٥٠,٢ | | ٧٠,٧ | | ٤٦,١ | | ١٦٧ | | |
| **النسبة المئوية** | | %٣٠,١ | | %٤٢,٣ | | %٢٧,٦ | | %١٠٠ | | |

تشير النتائج الخاصة بطبيعة الخدمات المهارية التي تقدمها الجمعية للمرأة المعيلة لتمكينها اقتصادياً أنها جاءت بمستوى متوسط حيث بلغت القوة النسبية للبعد ككل (٦٦,٢%)، حيث أجاب غالبية المبحوثين بـ (الى حد ما) بنسبة (٤٢,٣%)، تلي ذلك من أجابوا (بنعم) بنسبة (٣٠,١%)، وأخيراً من أجابوا (بلا) بنسبة (٢٧,٦%).

وبترتيب العبارات **وفقا للنسبة المرجحة والوسط الحسابي** نجد انها جاءت على النحو التالي: في **الترتيب الأول** " توفر الجمعية التدريب المهني للمستفيدين " بنسبة مرجحة (٧٧,٦%)، ووسط حسابي (٢,٣٣)، وفي **الترتيب الثاني** " تحفز الجمعية المستفيدين لمواجهة مشكلاتهم والقدرة على حلها " بنسبة مرجحة (٧٦,٢%)، ووسط حسابي (٢,٢٩)، وفي **الترتيب الثالث** " توفر الجمعية التدريب المهني للمستفيدين" بنسبة مرجحة (٧٢,٢%)، ووسط حسابي (٢,١٧)، وفي **الترتيب الرابع** " تهتم الجمعية بتدريب المستفيدين على التسويق الذاتي " بنسبة مرجحة (٧٠%)، ووسط حسابي (٢,١٠)، وفي **الترتيب الخامس** " تسعى الجمعية إلى إكساب المستفيدين المهارة في اتخاذ القرارات السليمة لمشكلاتهم" بنسبة مرجحة (٦٨,٨%)، ووسط حسابى (٢,٠٧)، وفي **الترتيب السادس** " تعمل الجمعية على استثارة المستفيدين للمشاركة في أنشطة الجماعية للاستفادة منها " بنسبة مرجحة (٦٨,٦%)، ووسط

حسابى (١,٧٠)، في **الترتيب السابع** " توفر الجمعية التدريب المهني للمستفيدين " بنسبة مرجحة (٦٦,٩%)، ووسط حسابى (٢,٠١)، وفي **الترتيب الثامن** " توفر الجمعية التدريب المهني للمستفيدين " بنسبة مرجحة (٦٢,٧%)، ووسط حسابى (١,٨٨)، وفي **الترتيب التاسع** " توفر الجمعية التدريب المهني للمستفيدين " بنسبة مرجحة (٥٧,٣%)، ووسط حسابى (١,٧٣)، وفي **الترتيب العاشر** "تساعد الجمعية المستفيدين لإكساب المهارة في كيفية الوصول إلى الموارد التي يحتاجون إليها" بنسبة مرجحة (٥٢,٤%)، ووسط حسابى (١,٥٧).

وبمناقشة تلك النتائج في ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة نجد أنها جاءت متفقة مع دراسة (مدحت، ٢٠٠٧)، (عبد الحكيم، ٢٠٢٣)، (كامل، ٢٠١٩)، (عبد الحليم، ٢٠٢٣)، (نصر، ٢٠٢٣) حيث أشاروا إلى ضرورة الاهتمام بتقديم الخدمات المهارية للمرأة المعيلة وقد أكدت الدراسات على أهمية التدريب المهني للمرأة المعيلة وإكسابهم العديد من المهارات التي تمكنهم من الحصول على حقوقهم كالاتصال ومهارة تصميم وإعداد المشروعات لتحسين مستوى معيشتهم وبالإضافة إلى إكسابهم القدرة على اتخاذ القرار المناسب لمواجهة المشكلات التي يتعرضون لها وأن يكون لديها القدرة على التحكم في مقدرات حياتها واكتسابها القدرة على التأثير في اتجاه التغيير الاجتماعي إيجابيًا لصالح المرأة المعيلة.

**٣- نتائج الفرض الفرعى الثالث للدراسة ومؤداه " من المتوقع ان يكون مستوى قياس الجمعية لرضا المستفيدين من البرامج في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة متوسط".**

**جدول رقم (٨) يوضح قياس الجمعية لرضا المستفيدين من برامج الجمعية وتحقيق التمكن الاقتصادي للمرأة المعيلة**

| م | العبارة | الاستجابة | | | | | | النسبة المرجحة | الوسط الحسابى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق | | الى حد ما | | لا أوافق | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| ١ | تسعى الجمعية إلى إشباع الاحتياجات الفعلية للمستفيدين. | ٥٠ | ٢٩,٩ % | ٥٧ | ٣٤,٢ % | ٦٠ | ٣٥,٩ % | %٦٤,٦ | ١,٩٤ | ٧ |
| ٢ | تهتم الجمعية بدراسة الشكاوى والمقترحات | ٤٢ | ٢٥,١ % | ٧١ | ٤٢,٥ % | ٥٤ | ٣٢,٤ % | %٦٤,٣ | ١,٩٢ | ٨ |

| م | العبارة | الاستجابة | | | | | | النسبة المرجحة | الوسط الحسابى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق | | الي حد ما | | لا أوافق | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| | لدى المستفيدين. | | | | | | | | | |
| ٣ | تقوم الجمعية بإتاحة الفرصة للمستفيدين للمشاركة في تقسيم الخدمات المقدمة لهم. | ٤٩ | ٢٩,٣ % | ٦٧ | ٤٠,٢ % | ٥١ | ٣٠,٥ % | %٦٦,٣ | ١,٩٨ | ٤ |
| ٤ | توضح الجمعية باستمرار الخطوات التي يجب إشباعها للحصول على الخدمات. | ٥٥ | ٣٢,٩ % | ٥٨ | ٣٤,٧ % | ٥٤ | ٣٢,٤ % | %٦٦,٩ | ٢,٠٠ | ٢ |
| ٥ | تهتم الجمعية بتطوير برامجها باستمرار لتمكين المستفيدين اقتصادياً. | ٤٨ | ٢٨,٧ % | ٦٣ | ٣٧,٧ % | ٥٦ | ٣٣,٦ % | %٦٥,١ | ١,٩٥ | ٦ |
| ٦ | تتقبل الجمعية انتقادات المستفيدين الموجهة إلى برامجها. | ٤٦ | ٢٧,٥ % | ٥٨ | ٣٤,٧ % | ٦٣ | ٣٧,٨ % | %٦٣,٣ | ١,٨٩ | ١٠ |
| ٧ | تهتم الجمعية بالتعرف على مدى رضا المستفيدين بشكل مستمر. | ٥٢ | ٣١,١ % | ٥٨ | ٣٤,٧ % | ٥٧ | ٣٤,١ % | %٦٥,٧ | ١,٩٧ | ٥ |
| ٨ | تسعى الجمعية إلى التواصل مع | ٥٦ | ٣٣,٦ % | ٥٨ | ٣٤,٧ % | ٥٣ | ٣١,٧ % | %٦٧,٣ | ٢,١٠ | ١ |

| م | العبارة | الاستجابة | | | | | | النسبة المرجحة | الوسط الحسابى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق | | الى حد ما | | لا أوافق | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| | المستفيدين لإشباع احتياجاتهم المتجددة. | | | | | | | | | |
| ٩ | تهتم الجمعية بدراسة أوجه القصور في الخدمة المقدمة للمستفيدين. | ٤٤ | ٢٦,٦ % | ٦٦ | ٣٩,٧ % | ٥٧ | ٣٣,٧ % | %٦٤,٢ | ١,٩١ | ٩ |
| ١٠ | تسعى الجمعية إلى إزالة المعوقات التي تحول دون الاستفادة من خدماتها المقدمة. | ٥٠ | ٢٩,٩ % | ٦٦ | ٣٩,٥ % | ٥١ | ٣٠,٦ % | %٦٦,٥ | ١,٩٩ | ٣ |
| | | | | | | | | | ١٩,٦٥ | |
| | **المجموع** | ٤٩٢ | | ٦٢٢ | | ٥٥٦ | | ١٦٧٠ | القوة النسبية للبعد =(%٦٥,٥) | |
| | **المتوسط** | ٤٩,٢ | | ٦٢,٢ | | ٥٥,٦ | | ١٦٧ | | |
| | **النسبة المئوية** | %٢٩,٥ | | %٣٧,٣ | | %٣٣,٢ | | %١٠٠ | | |

تشير النتائج الخاصة بطبيعة قياس رضا المستفيدين من برامج وخدمات الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة أنها جاءت بمستوى متوسط حيث بلغت القوة النسبية للبعد ككل (٦٥,٥%)، حيث أجاب غالبية المبحوثين بـ (الى حد ما) بنسبة (٣٧,٣%)، تلي ذلك من أجابوا (بنعم) بنسبة (٢٩,٥%)، وأخيراً من أجابوا (بلا) بنسبة (٣٣,٢%).

وبترتيب العبارات **وفقا للنسبة المرجحة والوسط الحسابي** نجد انها جاءت على النحو التالي: في **الترتيب الأول** " تسعى الجمعية إلى التواصل مع المستفيدين لإشباع احتياجاتهم المتجددة " بنسبة مرجحة (٦٧,٣%)، ووسط حسابى (٢,١٠)، وفي **الترتيب الثاني** " توضح الجمعية باستمرار الخطوات التي يجب إشباعها للحصول على الخدمات " بنسبة مرجحة (٦٦,٩%)، ووسط حسابى (٢,٠٠)، وفي **الترتيب الثالث** " تسعى الجمعية إلى إزالة المعوقات التي تحول دون الاستفادة من خدماتها المقدمة" بنسبة مرجحة (٦٦,٥%)، ووسط حسابى (١,٩٩)، وفي **الترتيب الرابع** " تقوم الجمعية بإتاحة الفرصة للمستفيدين للمشاركة في تقسيم

الخدمات المقدمة لهم" بنسبة مرجحة (٦٦,٣%)، ووسط حسابى (١,٩٨)، وفي **الترتيب الخامس** " تهتم الجمعية بالتعرف على مدى رضا المستفيدين بشكل مستمر " بنسبة مرجحة (٦٥,٧%)، ووسط حسابى (١,٩٧)، في **الترتيب السادس** " تهتم الجمعية بتطوير برامجها باستمرار لتمكين المستفيدين اقتصادياً" بنسبة مرجحة (٦٥,١%)، ووسط حسابى (١,٩٥)، وفي **الترتيب السابع** " تسعى الجمعية إلى إشباع الاحتياجات الفعلية للمستفيدين" بنسبة مرجحة (٦٤,٦%)، ووسط حسابى (١,٩٤)، وفي **الترتيب الثامن** " تهتم الجمعية بدراسة الشكاوى والمقترحات لدى المستفيدين " بنسبة مرجحة (٦٤,٣%)، ووسط حسابى (١,٩٢)، وفي **الترتيب التاسع** " تهتم الجمعية بدراسة أوجه القصور في الخدمة المقدمة للمستفيدين" بنسبة مرجحة (٦٤,٢%)، ووسط حسابى (١,٩١)، وفي **الترتيب العاشر** "تتقبل الجمعية انتقادات المستفيدين الموجهة إلى برامجها" بنسبة مرجحة (٦٣,٣%)، ووسط حسابى (١,٨٩).

وبمناقشة تلك النتائج في ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة نجد أنها جاءت متفقة مع دراسة (سقراط، ٢٠١٩)، (حمود، بوهلة، ٢٠٢٠)، (إبراهيم، ٢٠٢١)، (Kabeer, N., 2007)، (Malhotra, A., & Schuler, S.A., 2005)، حيث أشارت تلك الدراسات على أهمية حصول المرأة المعيلة على الخدمات والبرامج المقدمة وفقًا للاحتياجات الفعلية لها وضرورة متابعة المشكلات التي تتعرض لها المرأة المعيلة في الحصول على الخدمات وإزالة المعوقات التي تحول دون الاستفادة من خدمات الجمعيات والمؤسسات بالمجتمع حتى يتم إتاحة الفرصة للمرأة للحصول على التمكين الاقتصادي باعتباره ينعكس على تحقيق زيادة كبيرة في مساهمة المرأة في قوة العمل بما يسهم بشكل فعال في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

**٤- نتائج الفرض الفرعي الرابع للدراسة ومؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى المعوقات التي تواجه المرأة المعيلة في الحصول على خدمات الجمعية منخفضاً"**

**جدول رقم (٩) يوضح المعوقات التي تواجه المرأة المعيلة في الحصول على خدمات الجمعية**

| م | العبارة | الاستجابة | | | | | | النسبة المرجحة | الوسط الحسابى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق | | الي حد ما | | لا أوافق | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| ١ | نقص التمويل المخصص للجمعية | ٤٣ | ٢٥,٨ % | ٦٩ | ٤١,٣ % | ٥٥ | ٣٢,٩ % | %٦٤,٣ | ١,٩٣ | ٥ |

| م | العبارة | الاستجابة | | | | | | النسبة المرجحة | الوسط الحسابى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق | | الي حد ما | | لا أوافق | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| | وهذا يؤثر علي إقامة المشروعات | | | | | | | | | |
| ٢ | ضعف التواصل بين الجمعية والمرأة المعيلة | ٣٩ | ٢٣,٤ % | ٦٣ | ٣٧,٧ % | ٦٥ | ٣٨,٩ % | %٦١,٤ | ١,٨٤ | ١٠ |
| ٣ | بعد الجمعية عن المرأة المعيلة المستفيدة | ٤٧ | ٢٨,٢ % | ٦٤ | ٣٨,٣ % | ٥٦ | ٣٣,٥ % | %٦٤,٩ | ١,٩٧ | ٢ |
| ٤ | صعوبة إجراءات الحصول علي القرض | ٣٢ | ١٩,٢ % | ٧٦ | ٤٥,٥ % | ٥٩ | ٣٥,٣ % | %٦١,٣ | ١,٨٤ | ١١ |
| ٥ | صعوبة إيجاد فرصة عمل للمراة المعيلة | ٤٥ | ٢٦,٩ % | ٦٧ | ٤٠,٢ % | ٥٥ | ٣٢,٩ % | %٦٤,٨ | ١,٩٦ | ٣ |
| ٦ | نقص كفاءة العاملين بالجمعيات الأهلية | ٤٠ | ٢٣,٩ % | ٧٣ | ٤٣,٧ % | ٥٤ | ٣٢,٣ % | %٦٣,٨ | ١,٩٢ | ٦ |
| ٧ | قلة الدعم المالي المقدم من الجمعية للمرأة المعيلة | ٤٦ | ٢٧,٦ % | ٦٣ | ٣٧,٧ % | ٥٨ | ٣٤,٧ % | %٦٤,٣ | ١,٩٣ | م٥ |
| ٨ | عدم وجود ثقة بين المرأة المعيلة المستفيدة والجمعية | ٤٣ | ٢٥,٧ % | ٦٤ | ٣٨,٣ % | ٦٠ | ٣٥,٩ % | %٦٣,٢ | ١,٩٠ | ٧ |
| ٩ | عدم استدامة الخدمات التي تقدمها الجمعية للمرأة المعيلة | ٤٢ | ٢٥,٢ % | ٦٠ | ٣٥,٩ % | ٦٥ | ٣٨,٩ % | %٦٢,١ | ١,٨٦ | ٩ |
| ١٠ | عدم توفر المرونة في | ٤٤ | ٢٦,٣ % | ٦٨ | ١٠,٧ % | ٥٥ | ٣٢,٩ % | %٦٤,٥ | ١,٩٤ | ٤ |

| م | العبارة | الاستجابة | | | | | | النسبة المرجحة | الوسط الحسابى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق | | الى حد ما | | لا أوافق | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| | التعامل بين العاملين والمرأة المعيلة | | | | | | | | | |
| ١١ | لا تساهم الجمعية في تنمية مسئوليتي تجاة المجتمع | ٣٨ | ٢٢,٧ % | ٧٣ | ٤٣,٧ % | ٥٦ | ٣٣,٤ % | %٦٣,١ | ١,٨٩ | ٨ |
| ١٢ | يقتصر تقديم المساعدة على الجمعية فقط | ٤٤ | ٢٦,٣ % | ٧٢ | ٤٣,١ % | ٥١ | ٣٠,٦ % | %٦٥,٣ | ١,٩٩ | ١ |
| ١٣ | لا تساهم الجمعية في التسويق الكافي لمنتجاتي | ٤٤ | ٢٦,٤ % | ٦٨ | ٤٠,٧ % | ٥٥ | ٣٢,٩ % | %٦٤,٥ | ١,٩٤ | ٤م |
| ١٤ | عدم توفر خطط استرتيجية توفر الاستمرارية للمشروعات الصغيرة | ٤٥ | ٢٦,٩ % | ٦٧ | ٤٠,٢ % | ٥٥ | ٣٢,٩ % | %٦٤,٨ | ١,٩٦ | ٣م |
| **المجموع** | | ٥٩٢ | | ٩٤٧ | | ٧٩٩ | | ٢٣٣٨ | القوة النسبية للبعد =(%٥٨,٧) | |
| **المتوسط** | | ٤٢,٣ | | ٦٧,٦ | | ٥٧,١ | | ١٦٧ | | |
| **النسبة المئوية** | | %٢٥,٣ | | %٤٠,٥ | | %٣٤,٢ | | %١٠٠ | | |

تشير النتائج الخاصة بالمعوقات التي تواجه المرأة المعيلة في الحصول على خدمات الجمعية أنها جاءت بمستوى متوسط حيث بلغت القوة النسبية (٥٨,٧%)، حيث أجاب غالبية المبحوثين بـ (الى حد ما) بنسبة (٤٠,٥%)، تلي ذلك من أجابوا (بلا) بنسبة (٣٤,٢%)، وأخيراً من أجابوا (بنعم) بنسبة (٢٥,٣%).

وبترتيب العبارات **وفقا للنسبة المرجحة والوسط الحسابي** نجد انها جاءت على النحو التالي: في **الترتيب الأول** " يقتصر تقديم المساعدة على الجمعية فقط " بنسبة مرجحة (٦٥,٣%)، ووسط حسابي (١,٩٩)، وفي **الترتيب الثاني** " **بعد الجمعية عن المرأة المعيلة المستفيدة** " بنسبة مرجحة (٦٤,٩%)، ووسط حسابي (١,٩٧)، وفي **الترتيب الثالث وجاء فيه كل من** " صعوبة إيجاد فرصة عمل للمرأة المعيلة"، و "عدم توفر خطط استراتيجية توفر

الاستمرارية للمشروعات الصغيرة" بنسبة مرجحة (٦٤,٨%)، ووسط حسابي (١,٩٦) لكل منهما، في **الترتيب الرابع جاء فيه كل من** "عدم توفر المرونة في التعامل بين العاملين والمرأة المعيلة"، و"لا تساهم الجمعية في التسويق الكافي لمنتجاتي" بنسبة مرجحة (٦٤,٥%)، ووسط حسابي (١,٩٤)، وفي **الترتيب الخامس جاء كل من** " نقص التمويل المخصص للجمعية وهذا يؤثر علي إقامة المشروعات"، و"قلة الدعم المالي المقدم من الجمعية للمرأة المعيلة" بنسبة مرجحة (٦٤,٣%)، ووسط حسابي (١,٩٣) لكل منهما، وفي **الترتيب السادس** " نقص كفاءة العاملين بالجمعيات الأهلية " بنسبة مرجحة (٦٣,٨%)، ووسط حسابي (١,٩٢)، وفي **الترتيب السابع** "عدم وجود ثقة بين المرأة المعيلة المستفيدة والجمعية " بنسبة مرجحة (٦٣,٢%)، ووسط حسابي (١,٩٠)، وفي **الترتيب الثامن** " لا تساهم الجمعية في تنمية مسئوليتي تجاه المجتمع " بنسبة مرجحة (٦٣,١%)، ووسط حسابي (١,٨٩)، وفي **الترتيب التاسع** "عدم استدامة الخدمات التي تقدمها الجمعية للمرأة المعيلة " بنسبة مرجحة (٦٢,١%)، ووسط حسابي (١,٨٦)، وفي **الترتيب العاشر** " ضعف التواصل بين الجمعية والمرأة المعيلة" بنسبة مرجحة (٦١,٤%)، ووسط حسابي (١,٨٤)، وفي **الترتيب الحادي عشر** " صعوبة إجراءات الحصول على القرض" بنسبة مرجحة (٦١,٣%)، ووسط حسابي (١,٨٤).

وبمناقشة تلك النتائج في ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة نجد أنها جاءت متفقة مع دراسة (عبد السميع، ٢٠٢٠)، (كاظم، ٢٠١٦)، (إسماعيل، ٢٠٢٠)، (عمر، ٢٠٢٠)،

(عبد الله، ٢٠٢١)، حيث أشارت الدراسات أنه بالرغم من الجهود الحثيثة والدؤوبة التي يتم بذلها في النهوض بأدوار المرأة وتمكنها إلا أن هذه الجهود تواجه عدة معوقات تقف حائلاً أمام تحقيق الأهداف المرجوة من عمليات تمكين المرأة لاستكمال متطلبات التنمية المستدامة ولتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وأشارت الدراسات إلى أن أكثر المعوقات التي تواجه المرأة المعيلة في الحصول على الخدمات هي اقتصار مساعدة المرأة على مصادر الجمعية فقط، وعدم توفر خطط استراتيجية مستمرة للمشروعات الصغيرة، نقص التمويل المخصص للجمعية لإقامة المشروعات المختلفة، وقد أشارت الدراسات إلى أن الأمر يتطلب انتهاج الآليات والإجراءات اللازمة للحد من معوقات تفعيل عمليات التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.

**٥- نتائج الفرض الفرعي الخامس للدراسة ومؤداه "من المتوقع أن يكون مستوى مقترحات تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة من خلال برامج الجمعية الأهلية متوسط "**

**جدول رقم (١٠) مقترحات تفعيل برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة**

| م | العبارة | الاستجابة | | | | | | النسبة المرجحة | الوسط الحسابى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق | | الي حد ما | | لا أوافق | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| ١ | توفير التمويل المخصص للجمعية لإقامة المشروعات | ٣٩ | ٢٣,٣ % | ٧٢ | ٤٣,٢ % | ٥٦ | ٣٣,٥ % | %٦٣,٦ | ١,٩١ | م٩ |
| ٢ | تعزيز التواصل بين الجمعية والمرأة المعيلة | ٤٣ | ٢٥,٨ % | ٧٤ | ٤٤,٣ % | ٥٠ | ٢٩,٩ % | %٦٥,٢ | ١,٩٦ | ٤ |
| ٣ | توجيه الجمعية للمرأة للاستفادة من خدمات الجمعيات الأخرى | ٤٧ | ٢٨,١ % | ٦٩ | ٤١,٣ % | ٥١ | ٣,٠٦ % | %٦٥,٨ | ١,٩٨ | ١ |
| ٤ | تسهيل إجراءات الحصول علي القرض للمرأة المعيلة | ٤١ | ٢٤,٥ % | ٧٤ | ٤٤,٣ % | ٥٢ | ٣١,٢ % | %٦٤,٥ | ١,٩٣ | م٧ |
| ٥ | محاولة إيجاد فرصة عمل للمراة المعيلة | ٤٤ | ٢٦,٣ % | ٦٩ | ٤١,٣ % | ٥٤ | ٣٢,٤ % | %٦٤,٦ | ١,٩٣ | ٧ |
| ٦ | تدريب العاملين وزيادة كفائتهم في تقديم الخدمة للمرأة المعيلة | ٤٥ | ٢٦,٩ % | ٦٩ | ٤١,٤ % | ٥٣ | ٣١,٧ % | %٦٥,١ | ١,٩٥ | ٥ |
| ٧ | توفير الدعم المالي المقدم من الجمعية للمرأة المعيلة | ٣٣ | ١٩,٧ % | ٧٧ | ٤٦,١ % | ٥٧ | ٣٤,٢ % | %٦١,٩ | ١,٨٦ | ١٢ |
| ٨ | بث روح الثقة بين المرأة المعيلة المستفيدة والجمعية | ٤٨ | ٢٨,٧ % | ٦٥ | ٣٨,٩ % | ٥٤ | ٣٢,٤ % | %٦٥,٤ | ١,٩٦ | ٣ |
| ٩ | استدامة | ٣٦ | ٢١,٦ | ٧٣ | ٤٣,٧ | ٥٨ | ٣٤,٧ | %٦٢,٢ | ١,٨٧ | ١١ |

| م | العبارة | الاستجابة | | | | | | النسبة المرجحة | الوسط الحسابى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق | | الي حد ما | | لا أوافق | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| | الخدمات التي تقدمها الجمعية للمرأة المعيلة | | % | | % | | % | | | |
| ١٠ | توفر المرونة في التعامل بين العاملين والمرأة المعيلة | ٤٨ | ٢٨,٧ % | ٦٢ | ٣٧,١ % | ٥٧ | ٣٤,٢ % | %٦٤,٨ | ١,٩٥ | ٦ |
| ١١ | توفر خطط استرتيجية توفر الاستمرارية للمشروعات الصغيرة | ٤٥ | ٢٦,٩ % | ٦٣ | ٣٧,٧ % | ٥٩ | ٣٥,٤ % | %٦٣,٨ | ١,٩٢ | ٨ |
| ١٢ | توفير التسويق الكافي للمنتجات | ٤٤ | ٢٦,٤ % | ٥٩ | ٣٥,٣ % | ٦٤ | ٣٨,٣ % | %٦٢,٦ | ١,٨٨ | ١٠ |
| ١٣ | بث روح الثقة بين المرأة المعيلة المستفيدة والجمعية | ٤٤ | ٢٦,٤ % | ٧٠ | ٤١,٩ % | ٥٣ | ٣١,٧ % | %٦٤,٨ | ١,٩٥ | ٦م |
| ١٤ | الإعلان المستمر عن الخدمات التي تقدمها الجمعية للمرأة | ٣٩ | ٢٣,٣ % | ٧٤ | ٤٤,٣ % | ٥٤ | ٣٢,٣ % | %٦٣,٦ | ١,٩١ | ٩ |
| ١٥ | توفير التشجيع المادي والمعنوي للمرأة للاستمرار بالشروعات | ٤٦ | ٢٧,٥ % | ٧٠ | ٤١,٩ % | ٥١ | ٣٠,٥ % | %٦٥,٦ | ١,٩٧ | ٢ |
| | **المجموع** | ٦٤٢ | | ١٠٤٠ | | ٨٢٣ | | ٢٥٠٥ | القوة النسبية للبعد = (٦٤,٣%) | |
| | **المتوسط** | ٤٢,٨ | | ٦٩,٤ | | ٥٤,٨ | | ١٦٧ | | |
| | **النسبة المئوية** | %٢٥,٦ | | %٤١,٥ | | %٣٢,٩ | | %١٠٠ | | |

تشير النتائج الخاصة بمقترحات تفعيل برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة أنها جاءت بمستوى متوسط حيث بلغت القوة النسبية (٦٤,٣%)

للبعد ككل، حيث أجاب غالبية المبحوثين بـ (الى حد ما) بنسبة (٤١,٥%)، تلي ذلك من أجابوا (بلا) بنسبة (٣٢,٩)، وأخيراً من أجابوا (بنعم) بنسبة (٢٥,٦%).

وبترتيب العبارات **وفقا للنسبة المرجحة والوسط الحسابي** نجد أنها جاءت على النحو التالي: في **الترتيب الأول** " توجيه الجمعية للمرأة للاستفادة من خدمات الجمعيات الأخرى" بنسبة مرجحة (٦٥,٨%)، ووسط حسابي (١,٩٨)، وفي **الترتيب الثاني** " توفير التشجيع المادي والمعنوي للمرأة للاستمرار بالشروعات " بنسبة مرجحة (٦٥,٦%)، ووسط حسابي (١,٩٧)، وفي **الترتيب الثالث** " بث روح الثقة بين المرأة المعيلة المستفيدة والجمعية " بنسبة مرجحة (٦٥,٤%)، ووسط حسابي (١,٩٦)، وفي **الترتيب الرابع** " تعزيز التواصل بين الجمعية والمرأة المعيلة" بنسبة مرجحة (٦٥,٢%)، ووسط حسابي (١,٩٦)، وفي **الترتيب الخامس** " تدريب العاملين وزيادة كفاءتهم في تقديم الخدمة للمرأة المستجدة" بنسبة مرجحة (٦٥,١%)، ووسط حسابي (١,٩٥)، وفي **الترتيب السادس جاء فيه كل من** " توفر المرونة في التعامل بين العاملين والمرأة المعيلة"، و"بث روح الثقة بين المرأة المعيلة المستفيدة والجمعية " بنسبة مرجحة (٦٤,٨%)، ووسط حسابي (١,٩٥)، وفي **الترتيب السابع** جاء كل من " تسهيل إجراءات الحصول علي القرض للمرأة المعيلة"، و"محاولة إيجاد فرصة عمل للمرأة المعيلة" بنسبة مرجحة (٦٤,٦%)، ووسط حسابي (١,٩٣)، وفي **الترتيب الثامن** " توفر خطط استرتيجية توفر الاستمرارية للمشروعات الصغيرة" بنسبة مرجحة (٦٣,٨%)، ووسط حسابي (١,٩٢)، وفي **الترتيب التاسع وجاء فيه كل من** "توفير التمويل المخصص للجمعية لإقامة المشروعات"، "الإعلان المستمر عن الخدمات التي تقدمها الجمعية للمرأة " بنسبة مرجحة (٦٣,٦%)، ووسط حسابي (١,٩١)، وفي **الترتيب العاشر** " توفير التسويق الكافي للمنتجات" بنسبة مرجحة (٦٢,٦%)، ووسط حسابي (١,٨٨)، وفي **الترتيب الحادي عشر** " استدامة الخدمات التي تقدمها الجمعية للمرأة المعيلة" بنسبة مرجحة (٦٢,٢%)، ووسط حسابي (١,٨٧)، وفي **الترتيب الثاني عشر** " توفير الدعم المالي المقدم من الجمعية للمرأة المعيلة" بنسبة مرجحة (٦١,٩%)، ووسط حسابي (١,٨٦).

وبمناقشة تلك النتائج في ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة نجد أنها جاءت متفقة مع دراسة (محمد، ٢٠١١)، (كامل، ٢٠١٩)، (Duflo, 2012)، (Kabeer, N., 2001) حيث أشارت الدراسات إلى مجموعة من المقترحات والآليات التي تساهم في تفعيل الجهود المبذولة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وذلك من خلال صياغة رؤى ومقترحات تهدف لاندماج المرأة في عملية التنمية المستدامة وصولاً إلى تمكينها لرفع وتحسين

المستوى المعيشي لها وتعزيز فرص مشاركتها في مجالات التنمية وزيادة قدرتها الإنتاجية بما يتلاء مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

**ثالثا: النتائج المرتبطة بالتحقق من الفرض الرئيسي للدراسة والذي مؤداه** من المتوقع أن يكون مستوى فعالية برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ متوسط.

**جدول (١١) يوضح فعالية برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة**

| م | متغيرات الدراسة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | القوة النسبية | المستوى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | الخدمات المعرفية | ٢,١٥ | ٠,٨٥ | %٣٩,٥ | %٧١,٨ | متوسط | ١ |
| ٢ | الخدمات المهارية | ١,٩٨ | ٠,٦٧ | %٣٣,٨ | %٦٦,٢ | متوسط | ٢ |
| ٣ | قياس رضا المستفيدين | ١,٩٦ | ٠,٧٤ | %٣٧,٧ | %٦٥,٥ | متوسط | ٣ |
| الأبعاد الكلية | | | | | | | |
| المتوسط الحسابي | | الانحراف المعياري | | معامل الاختلاف | القوة النسبية | المستوى | |
| ٢,٠٣ | | ٠,٧٥ | | %٣٧,١ | %٦٧,٦ | متوسط | |

أوضحت النتائج الخاصة بمستوى فعالية برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة أنها جاءت متوسطة حيث بلغت القوة النسبية (٦٧,٦%)، بمتوسط حسابي (٢,٠٣) وانحراف معياري (٠,٧٥) ومعامل اختلاف (٣٧,١%). وبترتيب أبعاد التمكين الاقتصادي تبين أن جميع الابعاد جاءت متوسطة حيث جاء في الترتيب الأول "الخدمات المعرفية المقدمة للسيدات" بقوة نسبية (٧١,٨%)، وفي الترتيب الثاني " الخدمات المهارية المقدمة للسيدات" بقوة نسبية (٦٦,٢%)، وفى الترتيب الثالث "قياس رضا العملاء" بقوة نسبية بلغت (٦٥,٥%).

**جدول رقم (١٢) يوضح المصفوفة الارتباطية بين متغيرات الدراسة**

| الأبعاد | الخدمات المعرفية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. | الخدمات المهارية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. | قياس رضا المستفيدين من برامج الجمعية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة | المعوقات التي تواجه المرأة المعيلة في الحصول على خدمات الجمعية. |
|---|---|---|---|---|
| الخدمات المعرفية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. | | | | |
| الخدمات المهارية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. | ٠,٤٦٥ | | | |
| قياس رضا المستفيدين من برامج الجمعية في | ٠,٦٨٥ | ٠,٥٥٤ | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. | | | | |
| المعوقات التي تواجه المرأة الفقيرة في الحصول على خدمات الجمعية. | ٠,٣٥١ | ٠,٦١١ | ٠,٣٢٥ | |
| مقترحات تفعيل خدمات الجمعية في تحقيق التمكين الاقتصادي. | ٠,٦٨٦ | ٠,٥٢١ | ٠,٣٦٥ | ٠,٦٥٤ |

- تشير المعطيات الواردة بالمصفوفة الارتباطية بين متغيرات الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين الخدمات المعرفية والخدمات المهارية حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٤٦٥).
- تشير المعطيات الواردة بالمصفوفة الارتباطية بين متغيرات الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين الخدمات المعرفية وقياس رضا المستفيدات حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٦٨٥).
- تشير المعطيات الواردة بالمصفوفة الارتباطية بين متغيرات الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيف بين الخدمات المعرفية والمعوقات التي تواجه المستفيدات من خدمات الجمعية بلغ معامل الارتباط (٠,٣٥١).
- تشير المعطيات الواردة بالمصفوفة الارتباطية بين متغيرات الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين الخدمات المعرفية ومقترحات تفعيل خدمات الجمعية في تمكين المرأة المعيلة حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٦٨٦).
- تشير المعطيات الواردة بالمصفوفة الارتباطية بين متغيرات الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين الخدمات المهارية وقياس رضا المستفيدات من خدمات الجمعية حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٥٥٤).
- تشير المعطيات الواردة بالمصفوفة الارتباطية بين متغيرات الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين الخدمات المهارية والمعوقات التي تواجه المستفيدات من خدمات الجمعية حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٦١١).
- تشير المعطيات الواردة بالمصفوفة الارتباطية بين متغيرات الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين الخدمات المهارية ومقترحات تفعيل خدمات الجمعية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٥٢١).
- تشير المعطيات الواردة بالمصفوفة الارتباطية بين متغيرات الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين قياس رضا المستفيدات والمعوقات التي تواجه المستفيدات من خدمات الجمعية حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٣٢٥).

- تشير المعطيات الواردة بالمصفوفة الارتباطية بين متغيرات الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين قياس رضا المستفيدات ومقترحات تفعيل برامج الجمعية حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٣٦٥).
- تشير المعطيات الواردة بالمصفوفة الارتباطية بين متغيرات الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين قياس المعوقات والمقترحات حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٦٥٤).

**٦- نتائج دليل المقابلة المطبق على العاملين بالجمعية.**

**جدول (١٣) يوضح فعالية الخدمات الاقتصادية المقدمة للمرأة المعيلة من خلال الجمعية من وجهة نظر العاملين بالجمعية (ن=٢٠)**

| السؤال | المتغيرات | ك | % |
|---|---|---|---|
| ١/ النوع | ١- مرتفعة | ٣ | ١٥% |
| | ٢- متوسطة | ١٣ | ٦٥% |
| | ٣- منخفضة | ٤ | ٢٠% |
| | المجموع | ٢٠ | ١٠٠% |

يتضح من نتائج الجدول السابق الخاص برأي العاملين بالجمعية في فعالية الخدمات الاقتصادية المقدمة من الجمعية حيث أشار غالبية المبحوثين من العاملين أنها متوسطة وذلك بنسبة (٦٥%)، تلي ذلك منخفضة بنسبة (٢٠%)، تلي ذلك مرتفعة بنسبة (١٥%).

**جدول (١٤) يوضح المعوقات التي تواجه الجمعية في توفير الخدمات للمرأة المعيلة من وجهة نظر العاملين بالجمعية (ن=٢٠)**

| م | العبارة | ك | % | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | نقص التمويل المخصص للجمعية وهذا يؤثر علي إقامة المشروعات | ١٦ | ٨٠% | ١ |
| ٢ | ضعف التواصل بين الجمعية والمرأة المعيلة | ١٥ | ٧٥% | ٢ |
| ٣ | بعد مقر الجمعية عن المستفيدات | ١٢ | ٦٠% | ٥ |
| ٤ | نقص فرص العمل للمرأة المعيلة | ١٣ | ٦٥% | ٤ |
| ٥ | نقص كفاءة العاملين بالجمعيات الأهلية | ١٤ | ٧٠% | ٣ |
| ٦ | قلة الدعم المالي المقدم من الجمعية للمرأة المعيلة | ١٥ | ٧٥% | ٢م |
| ٧ | ضعف الثقة بين المرأة المعيلة المستفيدة والجمعية | ١٥ | ٧٥% | ٢م |
| ٨ | صعوبة استدامة الخدمات التي تقدمها الجمعية للمرأة المعيلة | ١١ | ٥٥% | ٦ |
| ٩ | عدم توفر المرونة في التعامل بين العاملين والمرأة المعيلة | ١٢ | ٦٠% | ٥م |
| ١٠ | يقتصر تقديم المساعدة على الجمعية الجمعية فقط | ١٦ | ٨٠% | ١م |
| ١١ | ضعف الجمعية في التسويق الكافي لخدماتها | ١٤ | ٧٠% | ٣م |
| ١٢ | صعوبة توفر خطط استرتيجية توفر الاستمرارية للمشروعات الصغيرة | ١٤ | ٧٠% | ٣م |

أوضحت النتائج المتعلقة بالمعوقات التي تواجه الجمعية في توفير الخدمات الاقتصادية للمرأة المعيلة من وجهة نظر العاملين بالجمعية أن هناك مجموعة من المعوقات جاءت على النحو التالي: في **الترتيب الأول** جاء كل من " نقص التمويل المخصص للجمعية وهذا يؤثر علي إقامة المشروعات"، و" يقتصر تقديم المساعدة علي الجمعية الجمعية فقط " وذلك بنسبة (٨٠%) لكل منهما، وفى **الترتيب الثاني** جاء كل من: "ضعف التواصل بين الجمعية والمرأة المعيلة"، "قلة الدعم المالي المقدم من الجمعية للمرأة المعيلة"، و"ضعف الثقة بين المرأة المعيلة المستفيدة والجمعية" وذلك بنسبة (٧٥%) لكل منهم، **وفى الترتيب الثالث:** "نقص كفاءة العاملين بالجمعيات الأهلية،" ضعف الجمعية في التسويق الكافي لخدماتها "، "صعوبة توفر خطط استرتيجية توفر الاستمرارية للمشروعات الصغيرة" وذلك بنسبة (٧٠%) لكل منهم، **وفى الترتيب الرابع:** " نقص فرص العمل للمرأة المعيلة" بنسبة (٦٥%)، **وفى الترتيب الخامس:** "بعد مقر الجمعية عن المستفيدات"، و"عدم توفر المرونة في التعامل بين العاملين والمرأة المعيلة" وذلك بنسبة (٦٠%)، **وفى الترتيب السادس:**" صعوبة استدامة الخدمات التي تقدمها الجمعية للمرأة الفقيرة" وذلك بنسبة (٥٥%).

**جدول (١٥) يوضح مقترحات تفعيل برامج الجمعيات الأهلية**

**لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة من وجهة نظر العاملين بالجمعية (ن=٢٠)**

| م | العبارة | ك | % | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | توفير التمويل المخصص للجمعية لإقامة المشروعات | ١٨ | %٩٠ | ١ |
| ٢ | تعزيز التواصل بين الجمعية والمرأة المعيلة | ١٦ | %٨٠ | ٣ |
| ٣ | توجيه الجمعية للمرأة للاستفادة من الخدمات الأخرى بالجمعية | ١٤ | %٧٠ | ٥ |
| ٤ | تسهيل إجراءات الحصول علي القرض للمرأة المعيلة | ١٥ | %٧٥ | ٤ |
| ٥ | محاولة إيجاد فرصة عمل للمرأة المعيلة | ١٤ | %٧٠ | ٥م |
| ٦ | تدريب العاملين وزيادة كفائتهم في تقديم الخدمة للمرأة المستجدة | ١٥ | %٧٥ | ٤م |
| ٧ | توفير الدعم المالي الكافي المقدم من الجمعية للمرأة المعيلة | ١٥ | %٧٥ | ٤م |
| ٨ | بث روح الثقة بين المرأة المعيلة المستفيدة والجمعية | ١٤ | %٧٠ | ٥م |
| ٩ | السعي لاستدامة الخدمات التي تقدمها الجمعية للمرأة المعيلة | ١٥ | %٧٥ | ٤م |
| ١٠ | توفر المرونة في التعامل بين العاملين والمرأة المعيلة | ١٧ | %٨٥ | ٢ |
| ١١ | توفر خطط استرتيجية توفر الاستمرارية للمشروعات الصغيرة | ١٧ | %٨٥ | ٢م |
| ١٢ | توفير التسويق الكافي للمنتجات | ١٦ | %٨٠ | ٣م |
| ١٣ | بث روح الثقة بين المرأة المعيلة المستفيدة والجمعية | ١٥ | %٧٥ | ٤م |
| ١٤ | الإعلان المستمر عن الخدمات التي تقدمها الجمعية للمرأة | ١٦ | %٨٠ | ٣م |
| ١٥ | توفير التشجيع المادي والمعنوي للمرأة للاستمرار بالشروعات | ١٦ | %٨٠ | ٣م |

أوضحت النتائج الخاصة بمقترحات تفعيل برامج الجمعيات الأهلية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة من وجهة نظر العاملين بالجمعية أن هناك مجموعة من المقترحات

وقد جاءت على النحو التالي: **في الترتيب الأول:**" توفير التمويل المخصص للجمعية لإقامة المشروعات" بنسبة (٩٠%)، و**في الترتيب الثاني:**" توفر المرونة في التعامل بين العاملين والمرأة المعيلة"، و" توفر خطط استرتيجية توفر الاستمرارية للمشروعات الصغيرة" بنسبة (٨٥%)، **وفي الترتيب الثالث:**" تعزيز التواصل بين الجمعية والمرأة المعيلة"، و" توفير التسويق الكافي للمنتجات"، و"الإعلان المستمر عن الخدمات التي تقدمها الجمعية للمرأة "، و" توفير التشجيع المادي والمعنوي للمرأة للاستمرار بالشروعات" بنسبة (٨٠%) لكل منهم و**في الترتيب الرابع:**" تسهيل إجراءات الحصول علي القرض للمرأة المعيلة"، و" تدريب العاملين وزيادة كفائتهم في تقديم الخدمة للمرأة المستجدة"، و" توفير الدعم المالي الكافي المقدم من الجمعية للمرأة المعيلة"، و"السعي لاستدامة الخدمات التي تقدمها الجمعية للمرأة المعيلة"، و" بث روح الثقة بين المرأة المعيلة المستفيدة والجمعية" وذلك بنسبة (٧٥%) لكل منهم، و**في الترتيب الخامس:**" توجيه الجمعية للمرأة للاستفادة من الخدمات الأخرى بالجمعية"، و" محاولة إيجاد فرصة عمل للمراة المعيلة "، و"بث روح الثقة بين المرأة المعيلة المستفيدة والجمعية" وذلك بنسبة (٧٠%) لكل منهم.

**عاشرًا- النتائج العامة للدراسة:**

**١- النتائج الخاصة بخصائص عينة الدراسة:**

**أ- خصائص عينة الدراسة من السيدات المستفيدات.**

- **السن:** توصلت الدراسة الى أن غالبية السيدات المستفيدات تقع أعمارهم في المرحلة من ٣٥ سنة الى أقل من ٤٥ سنة وذلك بنسبة (٣٧,٢%).
- **المستوى التعليمي:** توصلت الدراسة أن غالبية السيدات المستفيدات تعليم متوسط بنسبة (٥٤%).

**ب- خصائص عينة الدراسة من العاملين بالجمعية.**

- **النوع:** أوضحت النتائج الخاصة بنوع المبحوثين من عينة العاملين بالجمعية أن غالبيتهم من الاناث حيث بلغت نسبتهم (٧٠%).
- **السن:** أوضحت نتائج الدراسة الخاصة بالمرحلة العمرية للعاملين بالجمعية أن غالبيتهم في المرحلة العمرية (من ٣٠ سنة لأقل من ٤٠ سنة) وذلك بنسبة (٤٠%).

- **عدد سنوات العمل بالجمعية:** اوضحت نتائج الدراسة الخاصة بعدد سنوات العمل للعاملين بالجمعية أن غالبيتهم تتراوح مدة العمل لديهم ما بين (٥ لأقل من ١٠ سنوات) وذلك بنسبة (٤٠%).

**٢- النتائج الخاصة بالفرض الرئيسي للدراسة.**

- أوضحت النتائج الخاصة بمستوى فعالية برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة أنها جاءت متوسطة بنسبة (٦٧,٦%). وبذلك ثبت صحة الفرض الرئيس للدراسة

**٣- النتائج الخاصة بالتحقق من الفروض الفرعية للدراسة.**

- أوضحت النتائج المتعلقة بالخدمات المعرفية أنها جاءت بمستوى متوسط حيث بلغت القوة النسبية للبعد ككل (٧١,٨%) وبذلك ثبت صحة الفرض الفرعي الأول
- تبين من نتائج الدراسة المتعلقة بالخدمات المهارية أنها جاءت بمستوى متوسط حيث بلغت القوة النسبية للبعد ككل (٦٦,٢%)، وبذلك ثبت صحة الفرض الفرعي الثانى
- توصلت الدراسة فيما يتعلق بقياس رضا المستفيدين من برامج وخدمات الجمعية أنها جاءت بمستوى متوسط حيث بلغت القوة النسبية للبعد ككل (٦٥,٥%)، وبذلك ثبت صحة الفرض الفرعي الثالث
- توصلت الدراسة فيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه المرأة المعيلة في الحصول على خدمات الجمعية أنها جاءت بمستوى متوسط حيث بلغت القوة النسبية (٥٨,٧%)، وبذلك ثبت صحة الفرض الفرعي الرابع
- توصلت الدراسة فيما يتعلق بمقترحات تفعيل برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة أنها جاءت بمستوى متوسط حيث بلغت القوة النسبية (٦٤,٣%)، وبذلك ثبت صحة الفرض الفرعي الخامس.
- أوضحت النتائج الخاصة بالمصفوفة الارتباطية بين متغيرات الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية متوسطة بين جميع متغيرات الدراسة فيما عدا العلاقة بين المعوقات والخدمات المعرفية، وقياس رضا المستفيدين حيث جاءت ضعيفة، وكذلك العلاقة بين المقترحات وقياس رضا المستفيدين ايضا جاءت ضعيفة طردية.

**٤- النتائج الخاصة بدليل المقابلة المطبق على العاملين بالجمعية.**

- توصلت الدراسة فيما يتعلق برأي العاملين بالجمعية في فعالية الخدمات الاقتصادية المقدمة من الجمعية أنها متوسطة وذلك بنسبة (٦٥%).
- أوضحت النتائج المتعلقة بالمعوقات التي تواجه الجمعية في توفير الخدمات الاقتصادية للمرأة المعيلة من وجهة نظر العاملين بالجمعية أن هناك مجموعة من المعوقات جاء في الترتيب الأول كل من " نقص التمويل المخصص للجمعية وهذا يؤثر على إقامة المشروعات"، و" يقتصر تقديم المساعدة على الجمعية فقط " وذلك بنسبة (٨٠%).
- توصلت الدراسة فيما يتعلق بمقترحات تفعيل برامج الجمعيات الأهلية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة من وجهة نظر العاملين بالجمعية أن هناك مجموعة من المقترحات وقد جاء في الترتيب الأول:" توفير التمويل المخصص للجمعية لإقامة المشروعات" بنسبة (٩٠%).

التصور المقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

يعتمد التصور المقترح على مجموعة من الأسس والركائز التي يمكن الاستفادة منها في وضع التصور المقترح، ومنها:

**أولاً- المسلمات التي ينطلق منها التصور المقترح:**

- أهمية الجمعيات الأهلية بوصفها شريكًا أساسيًا في عملية التنمية وأصبح وجودها يشكل دورًا فعالاً في كافة المجالات ومنها مجال تمكين المرأة.
- إن الجمعيات الأهلية أصبحت تشكل شريكًا للمؤسسة الحكومية وأصبحت قطاعًا لا يستهان به في تحقيق التمكين الاقتصادي وفي بناء قدرات المرأة المعيلة بما يساهم في تحسين ظروفها الاقتصادية بالمجتمع.
- ضرورة الاهتمام بالمرأة المعيلة في المجتمع ودعم دورها وتمكينها للحصول على حقوقها في المجتمع بهدف تنميتها اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا.
- يعتبر التمكين من أهم الآليات التي تستخدمها الجهات الأهلية وترتكز عليها في إعداد المواطنين وتنمية قدراتهم بالتعليم المستمر وتنمية وعيهم وإمدادهم بالمعارف والمهارات المتجددة وإكسابهم مهارات جديدة تتناسب مع المتغيرات المجتمعية وبما يتلاءم مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

**ثانيًا- الأسس والركائز التي يعتمد عليها التصور المقترح:**

- يستند التصور المقترح على فعالية برامج الجمعيات الأهلية بما يحقق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ وذلك من منطلق أن فعالية برامج الجمعيات الأهلية سوف تؤدي إلى مساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها وتحسين مستوى معيشتها وتمكينها من المشاركة في البرامج التنموية وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠.
- تم الاعتماد على مجموعة من الأسس العلمية في إعداد التصور المقترح تمثلت في تحليل نتائج الدراسة الراهنة والدراسات والبحوث السابقة وتوصياتها، بالإضافة إلى الأطر النظرية المرتبطة بمتغيرات الدراسة.

**ثالثًا- أهداف التصور المقترح:**

- العمل على زيادة فعالية برامج الجمعيات الأهلية بما يتوافق مع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة.
- تقييم فعالية وكفاءة برامج الجمعيات الأهلية لتطوير العمل بها وزيادة فعاليتها في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.
- نشر ثقافة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ بما يسهم في تمكينها من تحسين مستوى معيشة المرأة المعيلة وإكسابها المعارف والمهارات التي تساهم في تحقيق ذاتها وزيادة فرصة مشاركتها في برامج التنمية المستدامة باعتبارها أحد مؤشراتها الهامة.

**رابعًا- الموجهات النظرية للتصور المقترح:**

(نظرية المنظمات – نماذج التمكين – نظرية الأنساق – نظرية التفاعل).

**خامسًا- الاستراتيجيات التي يعتمد عليها التصور المقترح:**

- **استراتيجية التعليم والتدريب:** وذلك لإمداد المرأة المعيلة بالمعلومات والمهارات والمعارف اللازمة لتمكينها اقتصاديًا ومساعدتها في تحمل المسئولية تجاه نفسها وأسرتها ومجتمعها.
- **استراتيجية المشاركة:** تستخدم لحث المرأة المعيلة على المشاركة في البرامج والأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية لمساعدتها على تحقيق مستوى معيشتها ولتمكينها من المشاركة في برامج التنمية باعتبارها عنصر فاعل في تحقيق التنمية المستدامة.

- **استراتيجية الإقناع:** حيث يتم إقناع المرأة بأهمية دورها في المجتمع وأهمية مشاركتها في برامج التنمية.

**سادسًا- الأدوار التي يعتمد عليها التصور المقترح:**

- **دور المخطط:** يقوم بالبحث عن المعلومات والبيانات عن احتياجات المرأة المعيلة لمساعدتها على تحسين مستوى معيشتها.
- **دور المدافع:** يستخدم لمواجهة المشكلات وتمكين المرأة المعيلة من المطالبة بحقوقها والحصول عليها.
- **دور المنفذ للبرامج:** ويستخدم لتنفيذ البرامج التي تهدف التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وتقرير الاستفادة من المشروعات والبرامج المقدمة لحل مشكلات المرأة المعيلة.
- **دور المطالب:** ويستخدم للمطالبة بالتمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة من المسئولين لتعديل التشريعات وحث المسئولين على تقديم التسهيلات للمرأة المعيلة في الحصول على حقوقها وزيادة نسبة مشاركتها في برامج التنمية المستدامة بالمجتمع.
- **دور المساعد:** ويتحدد دور المساعد في خلق الرغبة عند المرأة المعيلة للسعي نحو حل مشكلاتهم ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم وإيجاد الدافع لديهم للمشاركة في برامج الجمعيات الأهلية ومساعدتهم على إبداء آرائهم ومساعدتهم على تنظيم أنفسهم كقوة فاعلة.

**سابعًا- الأدوات التي يعتمد عليها التصور المقترح:** (المقابلات – الاجتماعات – الندوات – الملاحظة – التقارير).

**ثامنًا- التكنيكات التي يعتمد عليها التصور المقترح:** (التعليم، المناقشة الجماعية، حل المشكلة، جلسات الاستماع، ورش العمل، التبصير وتقديم المقترحات لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة).

**تاسعًا- المهارات التي يعتمد عليها التصور المقترح:**

- **المهارة في استثمار الموارد والإمكانيات المتاحة:** وتستخدمها الجمعيات الأهلية لتوفير الموارد والإمكانيات اللازمة لتنفيذ البرامج والمشروعات التي تهدف إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.

- **المهارة في الاتصال:** وتستخدم في التنسيق مع الجهات الأهلية الأخرى ومؤسسات المجتمع المحلي والمسئولين فيما يخص برامج الجمعيات الأهلية لزيادة فعالية الخدمات والبرامج المقدمة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.
- **المهارة في إدارة الحوار:** وتستخدم المهارة مع المرأة المعيلة لتوضح أهمية تمكينها ومساعدتها في تحسين ظروف معيشتها وتحملها المسئولية في تحقيق أهدافها.
- **المهارة في التقويم:** وذلك من خلال إجراء التقويم المستمر لبرامج الجهات الأهلية والتعرف على المعوقات التي تواجهها في تحقيق أهدافها ومحاولة والتغلب عليها.
- **مهارة الإقناع:** وتستخدم لإقناع المرأة المعيلة بضرورة اعتمادها على ذاتها في حل مشكلاتها وأهمية إكسابها المعارف والمهارات الجديدة لتطوير قدراتها وتمكينها لزيادة قدراتها على تحمل المسئولية الأسرية والمجتمعية.
- **مهارة التنسيق:** وتستخدم للتنسيق بين الجمعيات الأهلية المعنية بتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة وذلك لتكامل الجهود فيما بينهما.

**عاشرًا- عوامل نجاح التصور المقترح:**

١- توفير الإمكانات المادية التي تساعد على تنفيذ برامج الجمعيات الأهلية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.

٢- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في برامج التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة بالجمعيات الأهلية.

٣- عرض العديد من التجارب لسيدات تم تمكينهم اقتصاديًا من خلال المشاركة ببرامج الجمعيات الأهلية لتشجيع المرأة المعيلة على المشاركة في برامج وخدمات وأنظمة الجمعيات الأهلية.

٤- استخدام أساليب علمية في تقويم عائد برامج تمكين المرأة.

**قائمة المراجع:**

- إبراهيم، وفاء عبد الحميد (٢٠٢١). تمكين المرأة: دراسة في نشأة المفهوم وآلياته الدولية والهياكل الوطنية المعنية بتطبيقه، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية، العدد١٢، مجلد٦.

- إسماعيل، أسماء محمد عبد المؤمن (٢٠٢٠). قدرات الفقراء كآلية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة، محلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الفيوم، العدد ٢٠.
- الباز، شهيدة (١٩٩٧). المنظمات الأهلية العربية علي مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، ١٩٩٧م.
- بدوي، أحمد زكي (١٩٨٢). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة كنعان، لبنان.
- بشر، إلهام أحمد إبراهيم (٢٠٢٠). متطلبات تمكين المرأة في المجتمع في ضوء رؤية ٢٠٣٠، مجلة الخدمة الاجتماعية، الهيئة المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، العدد ٦٦.
- جميل، عبد الكريم محمد (٢٠١٧). التنمية البشرية الحديثة، الجنادرية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- حربي، سحر حربي محمد، عبد الحليم، إيناس عصمت (٢٠١٧). فاعلية برنامج تدريبي لتأهيل المرأة المعيلة للعمل في مجال المصنوعات الجليدة اليدوية، المؤتمر العلمي الرابع، كلية التربية النوعية، جامعة عين شمس، القاهرة.
- حسن، نجاح رحومة (٢٠١٧). منح استراتيجية مقترحة للدور التربوي للجمعيات الأهلية لتمكين المرأة الأمية بمصر، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٧٢.
- حلبي، علي عبد الرازق (٢٠١٨). تصميم البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- حمو، محمد، و بوهلة خديجة (٢٠٢٠). الاقتصاد البنفسجي والتمكين الاقتصادي للمرأة على ضوء مرتبات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد ١٠.
- خاطر، أحمد مصطفى (١٩٩٤). فاعلية الجمعيات الأهلية في أداء أدوارها، مجلة الخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة.
- خله، خليل فنيار خليل خله (٢٠٢٣). دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، العدد ٢١، مجلد ٤.

- الزبير، سعد بن راشد بن عبد الله (٢٠٢٢). دور المؤسسات الأهلية في تمكين المرأة السعودية وفق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مركز النشر العلمي والتأليف والترجمة، جامعة الحدود الشمالية السورية، العدد ٢.
- الزكري، أسماء عبد الله عبد الرحمن (٢٠١٨). الجهود الأهلية لإشباع احتياجات المرأة الفقيرة بالمجتمع السعودي، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، العدد٧، مجلد١.
- سافوح، نهي طه محمد (٢٠٢٠). محددات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للريفيات بمحافظة المنوفية، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد١١.
- سرحان، محمد محمود (٢٠٠٨). طريقة تنظيم المجتمع وتدعيم عملية بناء قدرات منظمات المجتمع المهني الواقع وآفاق التطوير، المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- سفينة، فاطمة مصطفى أحمد (٢٠٢٣). دور الأخصائي الاجتماعي في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة بالمجتمعات الصحراوية. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، العدد٢٢، مجلد١٣.
- سقراط، رانيا على (٢٠١٩). دور السياسات العامة للدولة في تمكين المرأة ودعم فرص نموها الاقتصادي من خلال ريادة الأعمال، أماراباك، العدد٣٥، مجلد١٠.
- السكري، أحمد شفيق (٢٠٠٠). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
- السمالوطي إقبال الأمير (٢٠٠٧). الخدمة الاجتماعية وتمكين الأسر الاولى بالرعاية "دراسة مطبقة على الاسر الفقيرة بحي المرج"، بحث منشور،المؤتمر العلمي السادس، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة
- السيد، هاله مصطفى (٢٠٠٧). دور طريقه تنظيم المجتمع في دعم قدرات المنظمات التطوعية "مدخل لتنميه المجتمع المحلى"، بحث منشور في المؤتمر الدولي العشرين للخدمة الاجتماعية بين المتغيرات المحلية والعالمية،كليه الخدمة الاجتماعية، جامعه حلوان القاهرة.
- السيد، مرفت صدقي عبد الوهاب (٢٠١٦). أساليب التكيف المعيشي للمرأة المعيلة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر ببعض المحافظات المصرية، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد٩.

- السيسي، فتحي فتحي أحمد (٢٠٠٣). تقويم خدمات الجمعيات الأهلية في رعاية المرأة المعيلة، المؤتمر العلمي السنوي للتنمية البشرية وتحديث مصر ١٤- ١٥ مايو، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، بورسعيد.
- شكري، علياء، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مطابع سجل العرب، القاهرة.
- شملاوى، حنان، والحيط، نهيل سقف (٢٠١٨). التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، المجلد ٣٢.
- صلاح الدين، مرح عصام الدين يوسف (٢٠٢٤). دور مواقع التواصل الاجتماعي في التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد ٧٠.
- الصيفي، سلوى عثمان، بدوي، هناء حافظ (١٩٩٩). أبعاد العملية الاتصالية رؤية نظرية وعملية وواقعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- عبد اللطيف رشاد أحمد: نماذج ومهارات طريقة تنظيمه المجتمع في الخدمة الاجتماعية (عرض متكامل)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- عبد اللطيف، رشاد أحمد (١٩٨٣). طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.
- عبد اللطيف، رشاد أحمد (٢٠٠٧). تنمية المنظمات الاجتماعية مدخل مهني لطريقة تنظيم المجتمع، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
- عبد الله، حمدي عبد الله عبد العال (٢٠٢٠). الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية وتنمية بعض مهارات ريادة الأعمال الاجتماعية لدي الشباب الجامعي، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الفيوم، العدد١٨.
- عبدالله، محمد على أحمد (٢٠٢٣). التساند الاجتماعي بين المؤسسات الحكومية والجمعيات الاهلية كمدخل لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن مبادرة حياة كريمة (نموذج)، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الفيوم، العدد ٣١.
- عبدالله، نمر ذكي شلبي (٢٠٢١). التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٥٣، مجلد ١.
- العتيبي، نوف محمد خلف (٢٠٠٨).نموذج تصوري لمواجهة مشكلات المرأة المعيلة من منظور الخدمة الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

- عرفان، محمود (٢٠٠١). استخدام استراتيجية التمكين في الخدمة الاجتماعية وزيادة مشاركة المرأة الريفية في تنمية المجتمع، بحث منشور، المؤتمر العلمي الثاني عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم
- عطا الله، إيمان محمد محمود: التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتنمية مهارات المرأة في مشروعات الصغيرة. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الخدمة الاجتماعية.جامعة حلوان.
- عطا الله، إيمان محمد محمود (٢٠٠٨). معوقات تحقيق الرضا الوظيفي للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالوحدات الاجتماعية، المؤتمر الدولي الحادي والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- علي، صباح حسن (٢٠٢٤). فاعلية برامج ريادة الأعمال النسائية في تحقيق الأمن الاقتصادي للمرأة بالمناطق العشوائية، دراسة مطبقة على المستفيدات من جمعيات ريادة الأعمال بمحافظة الفيوم، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الفيوم، العدد ٣٤.
- علي، ماهر أبو المعاطي (٢٠٠٦). تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية معالجة من منظور تقنيات البحث في الخدمة الاجتماعية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
- عمر، أحلام العطا محمد (٢٠٢٠). التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية (الأبعاد والمعوقات)، مجلة جامعة أم القرى العلوم الاجتماعية، العدد٢، مجلد٢.
- عمر، سحر منصور سيد (٢٠٢٠). دور منظمات المجتمع المدني في دعم برامج تنمية المرأة المعيلة، دراسة ميدانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة قناة السويس.
- الغنام، جهاد محمود صابر (٢٠٢٠). دور المجلس القومي للمرأة في التمكين الاقتصادي "مشروع المرأة المعيلة نموذجا"، مجلة البحث العلمي في الآداب للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد٢١.
- غيث، محمد عاطف (١٩٩٧). قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.
- فودة، عزة وزير إبراهيم (٢٠٢٤). مسئوليات تحقيق تمكين المرأة ذات الإعاقة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ من المنظور التربوي الإسلامي، مجلة تطوير الأداء الجامعي، مركز تطوير الأداء الجامعي، جامعة المنصورة، العدد ١.
- قنديل، أماني (٢٠٠٨). الموسوعة العربية للمجتمع المهني، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- كاظم، ثائر رحيم (٢٠١٦). معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العدد٢، مجلد ٢٤.
- مجمع اللغة العربية (١٩٨٣). المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- مجمع اللغة العربية (٢٠٠٥). المعجم الوجيز، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة.
- محمد أحمد عطية (٢٠١٧). دور الجامعات الفلسطينية في متابعة وحدة الخريجين وأثره في فاعلية البرامج الخاصة بهم من وجهة نظر الخريجين، دراسة مقارنة بين وحدات متابعة الخريجين بالجامعة الإسلامية وجامعة النجاح الوطنية، والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- محمد، نهى طه (٢٠٢٠). محددات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للريفيات بمحافظة المنوفية، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية.
- محمد، نجاة جمال، ومحمد، ناصح هاشم (٢٠٢٣). التمكين الاقتصادي للمرأة آلية لتعزيز الرفاهية الاقتصادية للأسرة العراقية ( تدريسيات جامعة صلاح الدين – اربيل) أنموذجاً، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد٧٧.
- محمود، منال طلعت (٢٠٠٣). طريقة تنظيم المجتمع في برامج التأهيل المتمعى بمؤسسات الإعاقة العقلية، بحث منشور في المؤتمر العلمي السادس عشر، عالمية الخدمة الاجتماعية وخصوصية الممارسة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.
- مدكور، إبراهيم (١٩٩٠). المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربيةن القاهرة.
- معروف، لويس (١٩٨٨). المنجد في اللغة والإسلام، المكتبة الشرقية، لنبان.
- المليجي، إبراهيم عبد الهادي (٢٠٠٢). استراتيجيات وعمليات الإدارة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- ناجي، أحمد عبد الفتاح (٢٠١٤). تمكين الفئات المهمشة من منظور الخدمة الاجتماعية – أسس ومبادئ وأساليب واتجاهات، المكتب الجامعي الحديث.
- نبيل، مروة أحمد (٢٠١٨) العائد الاقتصادي لتمكين المرأة الفقيرة العاملة في القطاع غير الرسمي بالدول النامية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الأزهر، العدد١٩.
- نصر، خالد فوزي صفي الدين (٢٠٢٢) العلاقة بين دعم مؤسسات ريادة الأعمال للمرأة الريفية وتحسين نوعية حياته، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد٥٧.

- هلال، هدى ابراهيم أحمد ومصطفى، مها رضوان محمد محمد (٢٠٢٣) تمكين المرأة اقتصادياً توجه متجدد نحو تنمية مستدامة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد١، مجلد٥٣
- هليل، هدي مصطفي، وبازينة، تيسير قاسم (٢٠٢١) التمكين الاجتماعي والاقتصادي والزراعي للمرأة الريفية في محافظة البحيرة، مجلة العلوم الزراعية والبيئية– جامعة دمنهور، العدد٢، مجلد٢٠.
- هيئة التحرير (٢٠١٧) التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية المجلة العربية للإدارة. العدد٣، مجلد٣٧.
- يماني، سعيد (٢٠٠٥). تأثير استخدام البرنامج في طريقة العمل مع الجماعات في تمكين المسنين، بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة.
- Anheier, H. K. (2005). Nonprofit Organizaitons: Theory, Management, Policy. London: Routledge.
- Chant, S. (2006). Gender, Generation and Poverty: Exploring the feminization of Poverty in Latin America.
- Dahl, R. A. (1971). Polyarchy: Participation and opposition. New Haven: Yale University Press.
- Danish, R. Q., & Qureshi, M. I. (2018). Economic Empowerment of Women: A Review of Literature. Journal of Business and Social Review in Emerging. Economies, 4 (2), 101-110.
- Duflo, E. (2012). Women Empowerment and Economic Development. Journal of Economic. Literature, 50 (4), 1051-1070.
- Edwards, M., & Hulme, D. (1966). Beyond the Magic Bullet: NGO Performance and Accountability in the Post-Cold War World. West Hartford, CT: Kumarian Press.
- Harrison, P. (1997). The Role of Non-Governmental Organizations in development: An overview. London: International Institute for Environment and Development.
- Ibrahim, S. (2017). The Role of Microfinance in Economic Empowerment of Women: Evidence from Bangladesh. International Journal of Social Sciences, 8 (1), 23-32.

- Kabeer, N. (2001). Conflict, Violence, and Gender Inequality: A conceptual Framework for understanding Gender and development. In Gender and development.
- Kabeer, N. (2001). Discussing Women's Empowerment: Theory an Practice. In Gender and Development, Vol (9), No (1), pp. 5-20.
- Malhotra, A., & Schuler, S. R. (2005). Measuring Women's Empowerment: Learning from Cross-National Research. In Gender and Development, pp. 1-29.
- McGreal, S. (2009). The Role of local economic development in economic empowerment: A policy framework. Community Development Journal, 44(1), 10-27.
- Padia. V. Study on Micro Finance (2012) Social Mobilization for Empowerment of Women: A Case Study of DHAN Foundation. New Delhi, Workshop on Micro Credit for Women Empowerment.
- Sen, A. (1999). Development as freedom. Oxford University Press.
- Slamon, L. M., & Anheier, H. K. (1997). Defining the Nonprofit Sector: A Cross-National analysis. The Hohns Hopkins University Institute for Policy Studies.
- UN Women (2018). Turning Promises into Action: Gender Equality in the 2030 agenda for sustainable development.
- United Nations Development Programme (UNDP) (2015). Human development Report 2015: Work for Human Development. UNDP.
- World Bank (2007). Gender Equality and development. World Bank Policy Research Report.
- World Bank (2012). World Development Report 2012: Gender Equality and Development. World Bank Publication.